

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة **٨٧٢٣**

الخميس، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غوفين/بيكستين دو بوستويريفا	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد فولمر
	ألمانيا	السيد ليتشرز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيد ديشونغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أنكوراو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

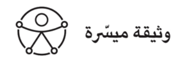
العدالة الانتقالية في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2020/98)

2003787 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

العدالة الانتقالية في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/2020/98)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أرحب ترحيبا حارا بالوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أنغولا، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، بيرو، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جورجيا، رواندا، رومانيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، العراق، غامبيا، غواتيمالا، فيجي، قطر، كرواتيا، كندا، كولومبيا، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، النرويج، نيبال، الهند، هولندا، اليابان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ والسيد فرانسيسكو دي رو، رئيس لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار في كولومبيا؛ والسيدة ياسمين سوكا، المديرة التنفيذية لمؤسسة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، وأمينة مركز ديزموند توتو للسلام ورئيسة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان.

تنضم السيدة باشيليت إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا التالي اسماهما إلى المشاركة في الجلسة: السيد روبرت مارديني، المراقب الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد بيورن أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/98، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثل بلجيكا الدائم لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة باشيليت.

السيدة باشيليت (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني ممتنة لبلجيكا على تنظيم مناقشة حيوية بمثل هذه الأهمية للسلم والأمن الدوليين، والتي أنا واثقة بأنها ستسهم في زيادة اعتبار مجلس الأمن والهيئات الأخرى للعدالة الانتقالية بوصفها أداة مفيدة لبناء السلام.

نحن نعلم أن السلام الدائم مرتبط بالعدالة والتنمية واحترام حقوق الإنسان. ونعلم أن السلام لا يتحقق تلقائيًا عندما يسكت دوي المدافع وتتوقف الجرائم الوحشية. للتمكن من العودة إلى الحياة دون الخوف من التكرار ولكي يمضي المجتمع قدماً يجب الإقرار بوجود معاناة واستعادة الثقة في مؤسسات الدولة وتحقيق العدالة. يمكن رفض مطالب العدالة، لكنها لن تزول. لقد كانت الإطاحة الشعبية للنظام في السودان مؤخراً

مدفوعة إلى حد كبير بمطالب العدالة من جميع شرائح المجتمع التي تراكمت على مدار عقود من الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. إن الاحتجاجات الجماهيرية في شتى أنحاء العالم قد أعادت قوة المطالب الشعبية بالمساواة، والعدالة الاجتماعية، والعدالة بين الجنسين، وعدالة المناخ، والحقوق الأساسية.

لقد أثبتت عمليات العدالة الانتقالية مرارًا أن بوسعها المساعدة في معالجة المظالم والانقسامات. وقد رأيت أنا ذلك بشكل مباشر. فلقد أقنعتني تجربتي الخاصة في شيلي بأن عمليات العدالة الانتقالية ذات السياق المحدد والملكية الوطنية والمركزة على الاحتياجات والخيارات الواعية للضحايا يمكنها أن تربط بين المجتمعات وأن تمكنها وتحولها، وبذلك تسهم في تحقيق سلام دائم وعادل. إن الحالات المتعددة التي نشأت بعد انتهاء صراعات أو ما بعد الاستبداد التي شهدتها قد عززت لدي هذه القناعة.

إن مبادرات تقصي الحقائق لا تمّكن الضحايا من سرد تجاربهم فحسب بل تفتح أيضًا مساحات جديدة يمكن فيها للضحايا والجناة إعادة التواصل. إنها تسهل الاعتراف بروايات متعددة حول ما حدث والتوفيق بينها وصياغة المزيد من توصيات البحث من أجل الجبر والإصلاح. على مدار الثلاثين عامًا الماضية ساهمت لجان تقصي الحقائق المختلفة في الأمريكتين وأماكن أخرى بشكل كبير في عمليات العدالة الانتقالية. وغواتيمالا حالة بارزة من حيث التقرير النهائي المميز للجنة تقصي الحقائق فيها، والمعنون ”ذاكرة الصمت“. لقد قدم هذا التقرير الصادر عام ١٩٩٩ سجلاً موثوقًا لانتهاكات حقوق الإنسان أثناء الصراع، حيث منح صوتًا للضحايا وقدم تحليلًا للديناميات الكامنة وراء ٣٦ عامًا من الصراع. وقد أدى دورا فعالا في تعزيز حقوق الضحايا، بما في ذلك العديد من القضايا القضائية البارزة للعنف الجنسي المرتبط بالصراع وغيرها من الجرائم، مما أدى إلى إصدار أوامر بتقديم تعويضات للضحايا ومن أجل التغيير.

غالبًا ما تكون هذه العمليات تمكينًا قويًا للضحايا، وخاصة النساء ومجتمعات السكان الأصليين والأقليات التي تم تهميشها. هذا أمر حيوي لتضميد الجروح وتوثيق عرى المجتمعات. لقد عدت للتو من مهمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي كانت المشاورات التي جرت فيها مؤخرا بدعم من الأمم المتحدة في منطقة كاساي قد مكنت العديد من الضحايا من التعبير عن آرائهم بشأن الحقيقة والمصالحة والجبر ومنع نشوب الصراع في المستقبل. لقد أرست تلك المشاورات الأساس لإنشاء لجنة إقليمية للسلام والعدالة والمصالحة في المقاطعات. هذا المشروع الذي يتم تحريكه محليا، شأنه شأن المشاريع الأخرى التي يدعمها صندوق بناء السلام، يقيم روابط هامة بين عمليات العدالة الانتقالية والأسباب الجذرية للصراع وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

عندما كنت في بونيا بمقاطعة إيتوري، أدهشتني الرغبة القوية التي أعربت عنها طائفتا الهيما والليندو في عمليات العدالة الانتقالية وتأكيدهما على العدالة باعتبارها السبيل نحو السلام والمصالحة. لقد كانت هناك قبل الصراع الحالي بين الليندو والهيما دوامة عنف سابقة في عام ٢٠٠٣ ولم يتمخض عنها جهد متضافر لتعزيز المساءلة. إنني مقتنعة بأن الإخفاق في الحفاظ على عمليات العدالة كان عاملاً في عودة اندلاع العنف الحالي. وبالمثل، فإن عدم القدرة على مواجهة العنف اليوم يمكن أن يشكل خطرًا داهماً بعودة الانتهاكات والإساءات في المستقبل. لقد تعلمنا هذه الدروس ونعرف كيفية معالجتها. السؤال الحقيقي هو ما إذا كانت هناك إرادة جماعية للقيام بذلك.

إن مكتبي شاهد على قدرة العدالة الانتقالية على التغيير في بلدان عديدو، وخاصة دورها في وضع ضمانات بعدم التكرار. وتشمل هذه الضمانات مجموعة من التدابير الموصى بها لمنع

تكرار نشوب الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان وترتكز على تحليل متعمق للأسباب الجذرية والمظاهر المتصاعدة للصراع والجرائم الوحشية. وقد أدت بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة دوراً حيوياً مراراً وتكراراً في تسليط الضوء على الحقائق، حيث زودت السلطات الوطنية والمجتمع الدولي بصورة صادقة لقضايا عادة ما تكون معقدة وطويلة الأمد. على سبيل المثال، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية إسهام الآليات الحديثة المتعلقة بسورية وجنوب السودان وميانمار واليمن، على سبيل المثال.

لكي ينجح حقاً مجتمع ما في تحقيق الانتقال إلى سلام مستدام يجب تحديد قضايا مثل التمييز والإقصاء المنهجيين والافتقار إلى المؤسسات وهياكل السلطة غير العادلة وحالات عدم المساواة والإفلات من العقاب الهيكلي والاعتراف بها ومعالجتها. لذلك فإن ضمانات عدم التكرار غالباً ما تتعلق ببناء المؤسسات. ومن الضروري أيضًا ضمان أوسع نطاق مشاركة ممكن لمنظمات المجتمع المدني في صنع القرار. وتقديرا لقيمة ذلك، تؤكد العديد من توصيات العدالة الانتقالية على تمكين المجتمع المدني، وتعليم التاريخ، وتقديم المشورة للتعافي من الصدمات، ومبادرات تخليد الذكرى.

في كل حالة تقريبا من حالات الصراع أو ما بعد الصراع، من الأهمية بمكان بالنسبة للقوات العسكرية وقوات الشرطة – وعلى نطاق أوسع جميع مؤسسات الحكومة – أن تستعيد ثقة المجتمعات التي تعرضت للصدمات والاعتداءات. إن استخدام السلطة العامة بشكل عادل ومنصف وخاضع للمساءلة هو أمر أساسي لإعادة بناء الثقة المدمرة في إنفاذ القانون. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي إعطاء أولوية كبيرة لعمليات التدقيق وإصلاح قطاع الأمن، مع الإشارة إلى أن وجود قوة منضبطة ومهنية وذات مبادئ هو في مصلحة قوات الأمن ومصلحة الحكومة ذاتها أيضاً.

يتم القيام حاليا بعمل كبير في كولومبيا فيما يتعلق بضمانات عدم التكرار هذه في سياق النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار الذي يدعمه مكتبي. ويدعو قانون الضحايا المتميز لعام ٢٠١١ إلى طائفة كبيرة من التدابير الوقائية والتي يمكن أن تحدث التغيير. إنها تشمل تعزيز الآليات التي تمنع نشوب النزاعات الاجتماعية وتحلها، والتمكين القانوني للضحايا، وتدابير رد الأراضي الموزعة، وتدابير تفكيك الهياكل الاقتصادية والسياسية التي استفادت من الجماعات المسلحة ومنحتها الدعم. إنني أقدر أهمية دعم المجلس لتلك العملية الرئيسية.

ولتعزيز هذا العمل، أنشأت اللجنة الكولومبية لتوضيح الحقيقة والتعايش وعدم التكرار ٢٨ موقعا ميدانيا لها وشاركت في حوارات غير متكررة على مستوى المجتمع. كما تلقت الآلاف من شهادات الضحايا والأفراد من المؤسسات الحكومية والعسكرية. إن تلك التدابير وغيرها من الإجراءات التي تقر بحقوق الضحايا وتعالج الأسباب الجذرية للصراع وعواقبه على الناس وتشجع التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الإيجابي تشكل دعائم تهدف إلى تكوين ثقافة عدم التكرار في البلد. إنني أتطلع إلى سماع السيد فرانسيسكو دي رو وهو يخاطب المجلس بعد قليل عن تجربته ورؤيته الثاقبة في هذا المجال.

وشدد المجلس، عن حق، في قراره بشأن الحفاظ على السلام (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، على أن اتباع نهج شامل إزاء العدالة الانتقالية هو مفتاح الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام. وسيظل بناء الثقة والتفاهم بين الأعداء السابقين وتحديد الطريق لتحقيق السلام والمصالحة المستدامين تحديا صعبا على الدوام. ونعلم أنه لا يمكن استيراد العدالة الانتقالية أو فرضها من الخارج. فالتغييرات الأساسية للعدالة الانتقالية تتمتع بأفضل فرص النجاح حينما تكون ملائمة للظروف المحلية وبقيادة محلية. وبدون التحلي بروح التواضع والاعتدال، فإن احتمال الفشل احتمال حقيقي. ومع ذلك، فإن للمجتمع الدولي، والمجلس

على وجه الخصوص، يضطلعان بأدواررئيسية في مساعدة الدول التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بتلك العمليات المعقدة – عن طريق تبادل الخبرات والتكليف بتقديم الدعم الدولي والتشجيع على تنفيذ نُهُج شاملة حقا.

ومن الأمثلة الحديثة على ذلك تكليف المجلس الصريح، في الفقرة ٥ (هـ) من القرار ٢٤٨٩ (٢٠١٩)، لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بإسداء المشورة بشأن

”إنشاء وتنفيذ إجراءات قضائية وغير قضائية لمعالجة سجل الانتهاكات والتجاوزات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان فضلا عن الجرائم الدولية ومنع تكرارها“.

وتوفر الولايات الواضحة مثل هذه الولايات أساسا قويا ومحمودا لعمل الأمم المتحدة مع الحكومة والمجتمع المدني.

وينبغي ألا تُعتبر العدالة الانتقالية بديلا عن المساءلة الجنائية لمرتكبي الجرائم الفظيعة. بيد أن المساءلة الجنائية، وهي مسألة ذات أهمية حيوية، ينبغي أن تقترن بمجموعة واسعة من التدابير التكميلية لدعم الحقيقة والعدالة والجبر فضلا عن كفالة الضمانات بعدم التكرار، مما يساعد على كسر حلقات العنف.

ومن الجلي أنه لا توجد طريقة واحدة للتوصل إلى المزيج الصحيح من تلك التدابير، ولكن ثمة طريقة للفشل في القيام بذلك – وهي اعتبار المطالب المشروعة للضحايا بتحقيق العدالة إلهاء مزعج يمكن التغاضي عنه أو تأخيره إلى أجل غير مسمى. وعدم الانخراط في هذه العمليات لن يحل النزاعات؛ بل سيغذي فرص تكرارها وتجددها. وأشجع مجلس الأمن على الاعتراف بالأثر التحويلي للعدالة الانتقالية والاستفادة الكاملة منه لدى نظره في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة باتشيليت على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي رو.

السيد دي رو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لمجلس الأمن ولممثلي بلجيكا على دعوتي إلى المشاركة في مناقشة اليوم بشأن مسألة العدالة الانتقالية، التي نوليها أهمية كبيرة.

(تكلم بالإسبانية)

وباسم الضحايا ولجنة تقصي الحقائق في كولومبيا، أود أن أبدأ بالقول إن العدالة الانتقالية هي أشمل أدوات بناء السلام وأكثرها دينامية وتبشيرا بالنجاح للضحايا في جميع أنحاء العالم والشعوب التي عانت من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء حالات النزاع المسلح الداخلي. كما أنها تشكّل حاليا أفضل استجابة دولية للحروب المأساوية التي تُشن ضد البشرية. ورغم أن الميزانية المخصصة لها صغيرة جدا مقارنة بالأموال المخصصة للعمليات العسكرية والمستخدمة في المعاملات التجارية، فإنها أقدس وأهم نشاط تضطلع به الأمم المتحدة في عملها، لأنه يجمع بين الضحايا من جميع أنحاء العالم – إلى جانب فهمه لطبيعة كونهم ضحايا – والأجيال المقبلة، التي لها الحق في العيش بكرامة. إن السلام الذي تحقق بين الدولة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا، بفضل الذين توسطوا في اتفاق السلام والعدالة الانتقالية، قد أحدث تغييرات إيجابية حيوية في كولومبيا وأعطى مجتمعنا أملا جديدا بالرغم من كل الصعوبات.

وسأتطرق إلى خمس نقاط – هي الضحايا والحقيقة في العدالة الانتقالية وعدم تكرار ما حدث والانتقال الشامل ودور مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

أولا، إن ضحايا النزاعات المسلحة هم سبب وجود العدالة الانتقالية، التي تتأثر بالآلام الناجمة عن المآسي الإنسانية في بحثها عن حلول تقود إلى التعايش والمصالحة. وخلال النزاع في كولومبيا، الذي دام ٥٠ عاما وانتهى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، لقي ما يقرب من ٠٠٠ ٢٤٠ مدني حتفهم وأُقر بأن نحو ٩ ملايين منهم ضحايا. ولا تزال المجتمعات المحلية المتضررة

تطالب جميع الأطراف بإنهاء الحرب الآن. فالانتقال في جميع البلدان يبدأ بوقف لإطلاق النار وصنع السلام ثم ينتقل إلى عملية بناء السلام الطويلة والصعبة، التي يشكّل الضحايا أبطالها الرئيسيين. وبالعدالة الانتقالية، لا تُقدَّم التعويضات للضحايا فحسب، بل يُعترف بهم كمواطنين يتمتعون بكامل الحقوق السياسية والاجتماعية في بلدانهم والعالم.

ثانيا، أصبحت الحقيقة مدخل العدالة الانتقالية وأساسا للبناء الجماعي لمستقبل مشترك في البلدان التي مزقتها الحرب. وقد تحسنت العدالة الانتقالية فضلا عن امتلاكها لمؤسسات متميزة تشكّل نظاما يعمل استنادا إلى ثلاثة أنواع من الحقائق. أولها الحقيقة القانونية، التي تتولى كشفها، في كولومبيا، الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام المكلفة بضمان عدم الإفلات من العقاب. وهي حقيقة تحدد المذنبين بموجب القانون، فضلاً عن أحكامهم. وهي مبنية على شهادات الضحايا والمعتدين. ويشارك الضحايا في إصدار الأحكام، بيد أن العقوبة لا تستند إلى رغبة في الانتقام بل إلى إعادة تأهيل الضحايا والجناة. ومن الأمثلة على ذلك في بلدي، الحكم الذي طلب الضحايا إصداره على مقاتلين سابقين بأن يقولوا الحقيقة ويعترفوا بدورهم في قتل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا لـ ١١ نائبا بمجلس أحد أقاليمنا. وحُكم على الجناة بتقييد الحرية لمدة ثماني سنوات وببناء مدرسة، بأيديهم، لـ ٢ ٠٠٠ طفل.

أما النوع الثاني من الحقيقة فهو الحقيقة الأخلاقية والتاريخية والاجتماعية. ولجنة تقصي الحقائق مسؤولة عن هذا النوع من الحقيقة. وهي حقيقة لا تبنى بل تُكشف؛ حقيقة تظهر إلى النور ولا يمكن أن تظل محاطة بالسرية. وتبدأ هذه الحقيقة في الظهور بشهادة الضحايا من جميع الأطراف، وتسعى إلى تحديد السبب وراء ما وقع من الأحداث والعنف، وتدعو إلى التفكير سعيا إلى فهم المأساة فهما شاملا، بهدف بناء مستقبل جديد، سواء في كولومبيا أو بيرو أو غواتيمالا أو سيراليون أو مالي. إنها حقيقة لا تنطوي على أي مصالح سياسية أو اقتصادية. وهي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال ولا تدين أي فرد بل تُخضع نفسها للمساءلة عن الأخلاقيات العامة. وتستمع أيضا إلى مختلف أطراف النزاع وتقارن بين آرائها وتفسيراتها. وهذا النوع من الحقيقة لا يسعى إلى زيادة عدد الاتهامات أو تأجيج الكراهية، بل إلى التغلب على الانقسامات الاجتماعية بكشف الحقيقة المحرِرة وإن كانت مؤلمة.

وأخيراً، هناك نوع ثالث من الحقيقة تتولى مسؤولية الكشف عنها وحدة البحث عن المفقودين في كولومبيا. وتساعد الوحدة الأسر في التعامل مع عواقب أقسى الطرق لكسر شخص ما – بجعل ابنه أو ابنته يختفيان إلى الأبد. وفي كولومبيا، يشكّل السعي للكشف عن هذه الحقيقة إنجازا هائلا، حيث أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص مفقودون.

ثالثا، إن عدم تكرار ما حدث هو الإرث الذي تخلفه لجان تقصي الحقائق وإسهامهم في المرحلة الانتقالية. وتوظف عدة برامج لضمان عدم تجدد ذلك النزاع المسلح أبدا. ويستمر ذلك الإرث مع الكيانات والمؤسسات التابعة للدولة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الذين كانوا أطرافا في الحرب. ومن أجل ضمان عدم التكرار، من الضروري تنظيم مناسبات عامة تعترف بكرامة الضحايا وإقرار المسؤولين عن الجرائم بمسؤوليتهم. وتشكل جنوب أفريقيا مثالا على ذلك. وتُعقد مناسبات كهذه في كولومبيا حاليا، وسأسافر غدًا إلى ميديين للمشاركة في واحدة منها. لقد طلب المقاتلون السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية الأسبوع الماضي الصفح فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي أسفر عن مقتل ٣٦ شخصًا وإصابة ١٩٦ آخرين في ناد اجتماعي شهير في بوغوتا قبل ١٧ عامًا.

ومن أجل ضمان عدم التكرار، هناك حاجة أيضًا إلى عمليات تعايش في المجتمعات المحلية التي قسمتها الحرب. وهذا هو الحال في بلدة رياتشويلو الصغيرة في بلدي، التي تسعى

لتحقيق المصالحة بعد أن اعتدت القوات شبه العسكرية جنسيا على أطفال المدرسة الثانوية المحلية، وأصبح المجتمع المحلي منقسمًا في وجه القوة الوحشية والكاسحة لتلك العناصر المسلحة. وتحتاج آلاف المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم إلى تحقيق المصالحة للحيلولة دون أن يشهد الأطفال مستقبلا المصادمات العنيفة التي عاصرها أجدادهم خلال الصراع.

وتتعلق نقطتي الرابعة بالانتقال الشامل. وهذه هي العملية التي تسعى الدولة والمتمردون من خلالها إلى الامتثال التام لاتفاق السلام الموقع. ويتطلب الانتقال الشامل تحمل المسؤولية عن حياة المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم جميعًا في المجتمع بكرامة. كما أنه يتطلب أن تجري عملية التغيير الثقافي والاقتصادي والسياسي في الهياكل والديناميات، التي أدت إلى نشوب الصراع، ببصيرة وعزم على مدى عدة سنوات. وهو يتطلب إرادة سياسية داخل الحكومات التي يجب ألا تمتثل للاتفاق ككل فحسب، بل أن تمضي أبعد من ذلك إلى أن يتم القضاء على كل أشكال عنف السياسي.

وعندما تتولى حكومات جديدة، لم توقع على الاتفاق بالنيابة عن الدولة، السلطة ولا تدعم بوضوح ما تم الاتفاق عليه وتثير شكوكا بشأن العملية الانتقالية الجارية، فإن الاستقطاب الذي كان قائماً داخل المجتمع خلال الحرب يعود للظهور. وفي هذه الحالات المتناقضة، تصبح الطاقة والجرأة اللازمتان للانتقال في خطر وتضعُف البرامج التي تجمع بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية والتي كانت الحكومة قد أنشأتها من أجل إثبات أنها تشجع السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي هذا الصدد، يكتسي النشاط الدبلوماسي المكثف لمجلس الأمن أهمية قصوى.

(تكلم بالإسبانية)

ولحسن الحظ، عندما تكون العملية الانتقالية الشاملة بأيدي المجتمع فعلا، وخاصة الشباب، فلا يمكن لأحد أن يوقفها، لأن الشعوب لن تتخلى عن السلام بمجرد أن تذق لذة العيش دون إرهاب.

خامسا، فيما يتعلق بمجلس الأمن، يتعين على المجلس والمجتمع الدولي الاضطلاع بدور حيوي في ضمان العدالة الانتقالية. والسلام هو مسؤولية مواطني الدولة، ولكن الحالات التي تتطلب تحقيق العدالة الانتقالية تتعلق بتجارب تتعارض تماما مع طبيعة الإنسان. ولذلك، فإن تحقيق السلام هو أيضا مسؤولية المجتمع العالمي، حيث أننا نواجه صراعات ديناميةوليست داخلية فحسب ولا يمكن لأي بلد أن يديرها بمفرده.

إن العدالة الانتقالية هي عمل أخلاقي رفيع على المستوى الدولي، يتناول صميم المأساة الإنسانية، مع استبعاد أي مصلحة تتعلق بالتدخل السياسي أو العسكري. وهي تعني تطبيق مجموع الدروس المستفادة من أفضل الممارسات من أجل تغليب العدالة التصالحية على العدالة الجنائية وصون الأحكام التي تمليها عدالة السلام هذه ووضع مصالح الناس فوق كل الأهداف الأخرى.

ومن دون هذا الدعم الدولي، ما كان من الممكن إنهاء الحروب في البلدان التي يتم تناولها خلال هذه المناقشة، ولما أمكن تحقيقالسلام والانتقال في كولومبيا، وهي العملية التي شهدت وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق وبعثة منظمة الدول الأمريكية وتضامنا مستمرا من جانب المجتمع الدولي وعملا موحدا وحاسما من جانب مجلس الأمن.

إن الشعوب التي تمضي قدما، بفضل العدالة الانتقالية، على طريق السلام تضع ثقتها في المجلس وتشعر بامتنان عميق له.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد دي رو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سوكا.

السيدة سوكا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الحكومة البلجيكية على دعوتي للمشاركة في هذا المناقشة المفتوحة الهامة بشأن العدالة الانتقالية.

آتي من بلد يقال إنه شهد خلال سنوات الفصل العنصري قيام عشرات المعتقلين بالقفز من النوافذ في مقرات الشرطة أو شنق أنفسهم في زنزاناتهم أو الانتحار عن طريق ضرب رؤوسهم بخزانات حفظ ملفات الشرطة أو عن طريق الانزلاق المميت على قطع الصابون. ولم تتوصل التحقيقات التي أجريت في ظل نظام الفصل العنصري إلى أي شخص مسؤول عن وفاتهم. وبعد مرور عقدين من الزمن على عملية العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا، أخيرا أعيد فتح هذه التحقيقات وأصبح لدى العائلات الآن أمل في تحقيق العدالة.

وقد قالت جيل برغر، شقيقة الناشط النقابي والطبيب نيل أغيت، قبل أسبوعين عندما أدلت بشهادتها في التحقيق الذي أعيد فتحه، ”أود أن أعرف كيف ولماذا مات“. وكانت دولة الفصل العنصري المسؤولة عن وفاته في الحجز قد خلصت إلى أنه شنق نفسه في زنزانته. ويتحدث الكثيرون ممن تم اعتقالهم وتعذيبهم خلال تلك الفترة الآن عن تعذيبهم على أيدي جهاز الأمن سيء الصيت إبان الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

وتمثل التحقيقات التي أعيد فتحها رمزاً للأمل بالنسبة لعدد لا يحصى من الضحايا وأسرهم في جميع أنحاء العالم في نضالهم الشاق والطويل من أجل الحقيقة والعدالة. وتدل التحقيقات التي أعيد فتحها في جنوب أفريقيا وما أفيد مؤخرا بأن عمر البشير قد يتم تسليمه أخيراً إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمته بتهم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب على أهمية التصدي للإفلات من العقاب الذي يرتبط بشكل مباشر باستعادة سيادة القانون باعتبارها شرطا أساسيا للمصالحة والتعافي الوطنيين.

وتتطلب العدالة الانتقالية رسم خط فاصل بين الماضي والمستقبل. ومع ذلك، فحتى أفضل العمليات الانتقالية غالبًا ما تستبعد الكثير من الأشخاص الذين لم يكونوا مستعدين للتحدث أو الذين لم يتم منحهم فرصة لرواية قصصهم. وكما هو الحال في بلدي، قد يستغرق الأمر عقودًا لتحقيق العدالة، وغالبًا ما يكون الدافع وراء البحث عن الحقيقة هو أسر الضحايا، بمساعدة قلة من عناصر المجتمع المدني عقدت العزم على مساعدهم.

وقد كنت محظوظة لأنني شاركت في لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، التي أنشأها في عام ١٩٩٥ نيلسون مانديلا، أول رئيس منتخب ديمقراطياً لجنوب أفريقيا. وقد تأثرت عملية جنوب أفريقيا تأثرا عميقا بتجارب أمريكا اللاتينية في إرساء المساءلة وفي الوقت نفسه ضمان الاستقرار واستمرار الحكومة الجديدة.

ومع ذلك، وبصفتي عنصرا فاعلا في العملية، فقد كنت دائمًا على وعي عميق بالقيود المفروضة على الولاية الضيقة، التي لم تسمح لنا بالنظر في الانتهاكات الهيكلية. وحققت مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، التي وضعها لويس جوانيه وقامت بتحديثها لاحقًا ديان أورينتليتشر، تقدما في مجال العدالة الانتقالية، حيث رأى جوانيه أن الدول مسؤولة بشكل أساسي عن ضمان تمكن الضحايا وعائلاتهم من إعمال حقهم غير القابل للتصرف في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على تعويضات.

وقد حول جوانيه العدالة الانتقالية من عملية تكنوقراطية ذات مقاس واحد يناسب الجميع إلى نهج كلي تشاركي ومحدد للسياق وشامل للجميع، يركز على حقوق الضحايا. واستند عمل جوانيه إلى الاعتراف بأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الفظيعة تضرب بجذورها في هياكل الدولة التي تُظهر اختلال توازن القوى وعدم المساواة وتشكل سياقات عنف وقمع شديدين.

كما تحدت التجارب الأفريقية التركيز الضيق على انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في ضوء إرث بلدان القارة من أعمال العنف والانتهاكات الهيكلية الناشئة عن تاريخها الاستعماري وحروب التحرير، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والفساد والجرائم الاقتصادية. وكذلك تجاهلت عمليات العدالة الانتقالية السابقة البعد الجنساني للنزاع. غير أن عمليات العدالة الانتقالية في بلدان مثل سيراليون وبيرو - ومؤخرا - تونس، اعتمدت منظورا جنسانيا يركز بشكل مدروس على شمول النساء والفتيات ومشاركتهن.

وعندما استشيرت النساء الريفيات في سيراليون بشأن توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، طلبن من اللجنة أن تكفل قيام الحكومة بتخصيص نسبة من الأموال التي تتلقاها بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون للتعليم الثانوي للفتيات، إذ أن معظم الأسر الفقيرة تعطي الأولوية لتعليم البنين. وأوصت النساء كذلك بأن تنفذ الحكومة إصلاحات دستورية لتحسين وضعهن القانوني بغض النظر عما إذا كن متزوجات بموجب الشريعة الإسلامية أو القانون العرفي. وقد كان عمل لجنة الحقيقة والكرامة في تونس رائدا، إذ شمل كفالة ميزانية مستقلة لتيسير شمول النساء والفتيات ومشاركتهن.

غير أن المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات لا تزال تشكل تحديا على الصعيدين المحلي والدولي. وقد أقنعتني تجربتي في التحقيق في العنف الجنسي والجنساني بأهمية فهم الدور الذي تؤديه المعايير الجنسانية في تعزيز العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. فلا يزال العنف الجنسي والجنساني يُؤطَّر في كثير من الأحيان على نحو ضيق كمسألة تتعلق بالهوية الجنسانية، ولا تولى أسبابه الاهتمام الكافي. وذلك يحجب حقيقة أن دوافع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات متشابهة، بغض النظر عن هوية الضحايا.

ففي الواقع، تبين الأدلة أن الجناة يستخدمون الأدوار الجنسانية المحددة لمعاقبة النساء وإرهابهن، ويستخدمون نفس الأساليب لإذلال الرجال وإضعافهم. والتركيز على النساء والفتيات أمر بالغ الأهمية، غير أن تجاهل الانتهاكات المرتكبة ضد الرجال والفتيان يحد من تحليلنا للكيفية التي تغذي بها المعايير الجنسانية استخدام العنف الجنسي في النزاعات ويعوق جهودنا الوقائية. ويتضح ذلك من الشهادات التي تأتينا من مناطق حرب عديدة.

ولكن، لم تكن الدول الهشة الخارجة من النزاعات دائما قادرة على تنفيذ برامج العدالة الانتقالية الطموحة التي تعتمدها. فهي تفتقر في كثير من الحالات إلى القدرات التقنية، وغالبا، إلى الإرادة السياسية للقيام بما هو ضروري. وفي كلتا هاتين الحالتين، ينبغي أن يُطلب من الأمم المتحدة تقديم دعم حيوي لتنفيذ هذه العمليات. وقد أشار مجلس الأمن، منذ عام ٢٠٠٤، إلى سيادة القانون وتدخلات العدالة الانتقالية أو نص عليها في أكثر من ٦٠ قرارا.

فعلى سبيل المثال، كان الدور المتصل بالعدالة الانتقالية في بعثات سلام مثل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حاسما بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. وكذلك فإن عمليات حفظ السلام هي أفضل المنتديات لتعزيز العدالة الانتقالية من خلال برامج دعمها لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ومساهماتهم في الوقاية من خلال بناء المؤسسات.

ويركز التقرير البحثي الخامس الأخير عن سيادة القانون في تقرير مجلس الأمن على الكيفية التي كان بها الإفلات من العقاب مسؤولا عن بعض أكثر النزاعات تدميرا في العالم، سابرا بتفاصيل جمة أغوار أربع حالات قطرية: ميانمار وسورية وأوكرانيا واليمن. ويشير التقرير إلى أن :

> ”إنهاء الإفلات من العقاب ليس مسألة مبدأ فحسب. إنه كذلك، بالنسبة للمجلس، أداة عملية

لصون السلم والأمن الدوليين. ويهدد عدم اتخاذ إجراء بشأن المساءلة في النزاعات التي ترتكب فيها الجرائم الجماعية بإعاقة قدرة المجلس على معالجة تلك النزاعات وحلها على نطاق أوسع، بطريقة تكفل الاستقرار على المدى الطويل وتتجنب استئناف النزاع“.

وكذلك بدأت هيئات قارية، مثل الاتحاد الأفريقي، تؤدي دورا حاسما في تعزيز العدالة الانتقالية، كما يتضح من دور الاتحاد الأفريقي في العام ٢٠٠٦ في محاكمة حسين حبري، رئيس تشاد السابق. وكان للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية كذلك دور فعال في تيسير عملية السلام في جنوب السودان، فضلا عن الاتفاق الذي أعيد تنشيطه بشأن حل النزاع في جنوب السودان.

كما اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مؤخرا سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩. وتهدف تلك السياسة إلى توجيه الدول الأعضاء نحو تحقيق السلام المستدام والعدالة والمصالحة والتماسك الاجتماعي والتعافي بعد أن عانت من فظائع جماعية. وإذ يتعين الترحيب بهذه السياسة، ينبغي أن نتذكر أن السياسات وحدها لا يمكن أن تعوض الافتقار إلى الإرادة السياسية للتعامل مع المساءلة عن الجرائم الخطيرة.

وتسبر وثيقة تقرير مجلس الأمن التي ذكرتها بتفصيل كبير غور استجابة مختلف أجهزة الأمم المتحدة للأزمة في تلك البلدان الأربعة، ولكنها تلاحظ أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من تحقيق العدالة للضحايا أو التأثير بشكل جدي على مسار النزاع. ويجب على مجلس الأمن أن يتصدى للإفلات من العقاب باستخدام منظور وقائي لضمان عدم تكرار الانتهاكات، بل إنه يحتاج كذلك إلى معالجة الأسباب غير المباشرة للنزاع أو العوامل التي تؤدي إلى تفاقم النزاع، أي العنف الهيكلي والتمييز والاستغلال الاقتصادي وعلاقات القوة غير المتكافئة والعدالة المناخية.

ويتعين على المجلس، عند رسم الطريق للمضي قدما، أن يكون أكثر ابتكارا وأن يتبع نهجا حاسمة إزاء النزاعات الراهنة في جدول أعماله وأن يعمل بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والجمعية العامة والهيئات القارية، مثل الاتحاد الأفريقي، حتى يعزز شرعيته وفعاليته في صون السلم والأمن الدوليين. وينطبق ذلك أيضا على هيئة قارية مثل الاتحاد الأفريقي، إذا أردنا إسكات دوي المدافع في عام ٢٠٢٠.

وإذ نمضي قدما ببرنامج العدالة الانتقالية، من الضروري ضمان النظر إلى السلام والعدالة على أنهما حتميتان تعزز كل منهما الأخرى وعدم الاستعاضة عن ذلك بالفكرة الخاطئة التي تتمثل في أن السلام يجب أن يأتي أولا قبل المساءلة. فيتطلب المنع وبناء سلام مستدام أن نتصدى لجرائم الفظائع الجماعية، التي تشكل إرث النزاعات العنيفة، وأن نستعيد الثقة المفقودة بين الدولة ومواطنيها لكي تعمل الدولة لصالح جميع المواطنين، بغض النظر عن الإثنية أو الدين أو الجنس أو العرق. وإذ يتعين علينا أن نسلم بالقيود التي نعمل في ظلها، يجب علينا كذلك أن نركز جهودنا على ضمان أن يتمكن الضحايا وأسرهم من الوصول إلى العدالة واستعادة كرامتهم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة سوكا على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية والدفاع في بلجيكا.

كيف يمكن تحقيق المصالحة في مجتمع من المجتمعات وإعادة بنائه في أعقاب الفظائع الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟ إن مثل هذه الأحداث تزعزع استقرار أسر ومجتمعات بأكملها. فعادة ما تكون آثارها باقية على مدى عقود أو حتى أجيال. والشهادات الثلاث التي استمعنا إليها اليوم توضح تلك التحديات ولكنها كذلك تحدد آفاق الحلول.

إن العدالة الانتقالية هي مجموعة التدابير التي ترمي إلى الاستجابة لذلك الماضي الصعب. وهي تشمل المجموعة الكاملة من الأدوات لتوفير الحقيقة والعدالة والتعويضات للضحايا، بهدف منع تكرار النزاعات أو الفظائع في المستقبل. ويضطلع مجلس الأمن بدور هام في ذلك المجال. فيمكن لعمليات السلام أن تساعد الدول على بناء قدراتها وإصلاح مؤسساتها العامة من أجل استعادة سيادة القانون. فقد أسهمت على مدى ٣٠ عاما تقريبا في تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية.

وكان للعديد من هذه العمليات، إن لم يكن لها جميعها، أثر كبير على السكان المعنيين بمنحهم شكلا من أشكال العدالة التي لولاها لما تمكنوا من الحصول عليها. وبالنسبة لبلدي، من الواضح أن إقرار المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وأخطر الجرائم أمر في غاية الأهمية من أجل استعادة ثقة السكان في المؤسسات الشاملة، وبالتالي تحقيق سلام دائم.

وينبغي ألا ينظر إلى السلام والعدالة على أنهما هدفان متعارضان، بل على أن كل منهما يعزز الآخر. وقد يكون للمحكمة الجنائية الدولية أيضا دور تؤديه، وفقا لمبدأ التكامل، إلى جانب تدابير العدالة الانتقالية الوطنية في الحالات التي تكون فيها الدولة المعنية غير راغبة في التحقيق أو الملاحقة القضائية بفعالية أو غير قادرة على ذلك.

ولكن تنفيذ العدالة الانتقالية معقد ومن الواضح أنه ينطوي على العديد من التحديات. وغالبا ما ينطوي على خطر السقوط في عدالة المنتصرين. ويمكن أن تكون بعض التدابير، مثل إصلاح نظام العدالة الجنائية، مكلفة للغاية وقد تنطوي على جدول زمني لا يواكب التحديات الفورية. وبالمثل، فإن الموارد المالية التي تتطلبها عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد تبدو غير كافية في ضوء توقعات الضحايا بالحصول على تعويضات.

ولذلك فإن تسلسل التدابير التي يتعين اتخاذها ضروري لنجاح عملية الانتقال. وفي بعض الأحيان تكون آليات مثل لجان الحقيقة وعمليات التدقيق مُلاءمة أكثر من التدابير الجنائية عندما تستمر حالة الهشاشة بعد انتهاء النزاع – ولئن كان بعض هذه التدابير سييسر الملاحقات القضائية في وقت لاحق.

ولهذا السبب، عندما يعتمد مجلس الأمن تدابير لدعم عملية العدالة الانتقالية، يجب أن يحرص على عدم اتباع نهج عام. ونحن بحاجة إلى تركيز اهتمامنا وعملنا على أهداف واضحة مع مراعاة السياق المحدد لكل حالة على حدة. ومع ذلك، يمكن تحديد بعض المبادئ التوجيهية على أساس التجارب العديدة طيلة السنوات الثلاثين الماضية.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً وقبل كل شيء، فإن اتباع نهج يشمل جميع جوانب العدالة الانتقالية أمر أساسي من أجل منع الركائز الأربع التي تشكلها – الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار – من التطور بشكل مستقل عن بعضها البعض. والواقع أن هذه الركائز مترابطة ومتكاملة. وينبغي لها أيضاً أن توجد أوجه التآزر مع العمليات الانتقالية الأخرى. ولذلك لا بد من اتباع نهج شمولي. ولمجلس الأمن دور في هذا الصدد.

ثانيا، ينبغي تولي زمام عمليات العدالة الانتقالية على الصعيد الوطني. فقد رأينا، على سبيل المثال، أن عدم القرب المادي لبعض الآليات الإجرامية يمكن أن يجعل الحل ودعم السكان صعبا. وغالباً ما تكون حملات التوعية ضرورية أيضاً.

ثالثا، يجب أن تكون احتياجات الضحايا ومطالبهم في صميم عمليات العدالة الانتقالية. وينبغي الاعتراف بهم بوصفهم أصحاب حقوق وإدراجهم في تعريف التدابير التي تقررها السلطات الوطنية.

رابعا، فإن الطابع الشمولي للعملية يزيد من فعاليتها. والهدف من ذلك هو إيلاء اهتمام خاص لأضعف الضحايا،

بدءا من مرحلة وضع برامج العدالة الانتقالية عن طريق تنظيم مشاورات وطنية بشاركون فيها إلى جانب المجتمع المدني.

وينبغي أن تتضمن عمليات العدالة الانتقالية أيضا منظورا جنسانيا. والواقع أن أصوات النساء غالبا ما يتم تجاهلها عندما يتعلق الأمر بتأكيد رواية لأحداث الماضي.

وأخيرا، تشكل العدالة الانتقالية أداة أساسية للسلام والتنمية المستدامين. ولذلك يجب أن تأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للنزاع.

وهذه بالفعل بعض المبادئ الرئيسية لتوجيه المجلس في جهوده الرامية إلى دعم عمليات العدالة الانتقالية. وأرحب بحضور عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة الذين جاؤوا لتبادل خبراتهم واقتراحاتهم، وأنوه بمساهمتهم في هذه المناقشة.

وفي الختام، أود أن أقتبس مما قاله الأمين العام غوتيريش عندما أكد أن التحديات التي يتعين مواجهتها هنا هي التوفيق بين الحقيقة والعدالة والمصالحة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين في الخارج في جمهورية النيجر.

السيد أنكوراو (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئ بلجيكا على توليها لرئاسة المجلس، لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها هنا، وأن أؤكد لها دعم وفدي الكامل. وأرحب باختيار هذا الموضوع الوجيه جدا بسبب تركيز المجتمع الدولي على العدالة الانتقالية في أوقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، لا سيما في أفريقيا.

لقد قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره لعام ٢٠٠٤ عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية، ”إن مفهوم العدالة الانتقالية يشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهّم تركةٍ من التجاوزات السابقة الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة (S/2004/616، الفقرة ٨)“. وعلى نفس المنوال، أود أن أذكر بكلمات الأمين العام الحالي، أنطونيو غوتيريش، الذي قال، خلال مناقشة عامة نظمها مجلس الأمن في عام ٢٠١٨، ”إن المصالحة لا يمكن أن تكون بديلا عن العدالة أو أن تمهد السبيل للإفلات من العقاب عن أخطر الجرائم“.

ولهذا السبب ما زلت مقتنعا بضرورة تعزيز المصالحة، ولكن من المهم بنفس القدر كسر دائرة الإفلات من العقاب، لا سيما في الحالات القصوى التي تتسم بعمليات القتل الجماعي. وبالتالي، فإن الاستخدام الناجح لعملية انتقالية عادلةٍ وتنفيذ عملية مصالحة حقيقية يسهمان في تجدد النزاعات ويمكّنان من تسويتها بطريقة مستدامة.

وفي هذا السياق، تؤيد النيجر الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في إطار العدالة الانتقالية، بما في ذلك الإجراءات التي تروم بصورة مباشرة ضمان توطيد السلام واستدامته. وستواصل على الدوام دعم الجهود التي تبذلها البعثات السياسية والمكاتب القطرية للمفوض السامي لحقوق الإنسان، بهدف بناء الثقة بين السكان وقوات الأمن، فضلا عن بناء السلام بعد انتهاء النزاعات.

وبما أن النيجر في نزاع مع الجماعات الإرهابية التي تهاجم الناس على بعض حدودها، فقد أنشأت الهيئة العليا لتوطيد السلام، وهي آلية مكلفة بمهمة ضمان الاحتياجات للسكان الضحايا ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وضمان العدالة الانتقالية وبناء الثقة بين السكان وقوات الأمن. وهذا الكيان، الذي يحظى بدعم حاسم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، يحقق نجاحا كبيرا أشيد به.

وتؤيد النيجر قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، اللذين يشددان بشكل خاص على

الطابع الأساسي للعدالة الانتقالية في الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام. وفي الوقت نفسه، تؤيد سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي التي اعتُمدت في شباط/فبراير ٢٠١٩، والتي قال بشأنها رئيس المفوضية السيد موسى فقي محمد إن العدالة الانتقالية ضرورية لتعزيز حقوق الإنسان والعدالة والسلام والأمن والحكم الرشيد والتنمية.

وتلاحظ النيجر في هذا الصدد أهمية أن يكون للاتحاد الأفريقي إطار مرجعي أفريقي للعدالة الانتقالية الحقيقية، غني بمنهجياته ونُهُجه التقدمية، وقائم على القيم الأفريقية المشتركة ونظم العدالة الأفريقية التقليدية والتجارب الحية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية إستونيا.

السيد فولمر (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر إستونيا مملكة بلجيكا على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم، وكذلك جميع مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم.

إذا كنا نريد لآليات العدالة الانتقالية أن تحقق التعافي الحقيقي للمجتمعات المحلية المنكوبة، فإن التدابير المتخذة ينبغي أن تكون شاملة ومتماسكة ومملوكة محليا ومستندة إلى القانون الدولي.

وبحكم تجربتنا الوطنية، نرى أنه للتغلب على الإرث الضار للجرائم الفظيعة الجماعية، من الحيوي بناء مؤسسات قوية قادرة على الحفاظ على سيادة القانون وضمان حقوق الإنسان للجميع. بعد حصول إستونيا على الاستقلال في عام ١٩٩١، أعادت إرساء سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية وفقا للمعايير والالتزامات القانونية الدولية، اقترانا بمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام القمعي خلال الاحتلال.

وقد نشطت إستونيا في تبادل الخبرات والدروس المستفادة في هذه العملية، بما في ذلك عن طريق توفير بناء القدرات في منطقة الشراكة الشرقية في أوروبا والبرامج المتصلة بالحكم الرشيد، ولا سيما الحوكمة الإلكترونية والأمن السيبراني، في جميع مناطق العالم.

وزادت إستونيا المساعدة للمرأة في سبل كسب العيش وعملت على توفير فرص التعليم للأطفال في مختلف حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع من خلال مبادرات التعاون الإنمائي. واليوم، لا يمكننا تصوّر أن يكون المجتمع متكاملا دون تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة والمتساوية في جميع مراحل إعادة بناء المجتمعات. وعلينا أيضا أن نكفل إشراك الأطفال في عمليات العدالة والمصالحة.

وإذا أردنا أن تكون المجتمعات المحلية مسالمة وقادرة على الصمود، فمن الأهمية بمكان الاعتراف بالانتهاكات الماضية وإنصاف الضحايا.

ما من أحد فوق القانون. وإذا كانت السلطات غير قادرة أو غير راغبة في الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن تقديم مرتكبي أخطر الجرائم إلى العدالة، وليس هناك أي آلية أخرى للمساءلة الجنائية، فإن المحكمة الجنائية الدولية هي، بوصفها مؤسسة قضائية تكميلية، مَن تساعد الدول على تحقيق العدالة في جرائم الماضي.

وترحب إستونيا بالتقارير الصادرة مؤخرا عن التزام السودان بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية واستعداده لتسليم جميع المشتبه بهم الخمسة إلى المحكمة الجنائية الدولية لمواجهة تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية. ومن الواضح أن ذلك سيشكل خطوة مهمة في السعي إلى تحقيق العدالة، منذ أن أحال مجلس الأمن لأول مرة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، في آذار/مارس، قبل ١٥ عاما.

وبما أن الطريق إلى العدالة قد يكون طويلا ومتعرجا، فمن الحيوي أيضا جمع الأدلة على الفظائع المرتكبة أثناء النزاع، والحفاظ عليها وكفالة فائدتها في آليات العدالة المحتملة في المستقبل. وفي هذا الصدد، تؤيد إستونيا بقوة الجهود الدولية المستقلة لتقصي الحقائق وحفظ الأدلة، بما في ذلك في سورية وميانمار.

ونسلّم بدور الأمم المتحدة في تعزيز استدامة عمليات العدالة الانتقالية. وفي حالات ما بعد النزاع، من الضروري أن تتمكن الأمم المتحدة من توفير انتقال سلس من الإغاثة الإنسانية إلى المصالحة، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونرحب كذلك بتوحيد جهود المساءلة فيما يتعلق بالحالات القطرية، حتى تتمكن جميع آليات العدالة الانتقالية من العمل بشكل متماسك.

وفي الوقت نفسه، يتعين على جميع أنشطة الأمم المتحدة أن تُدرج جوانب سيادة القانون بصورة منهجية. ونقدر عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بوصفها الكيان الرائد للأمم المتحدة بشأن مسائل العدالة الانتقالية.

ونود أن نختتم البيان بالدعوة إلى تحسين دراسة تدابير العدالة الانتقالية واستخدامها في مجال منع الجرائم الفظيعة الجماعية أيضا. ونشدد على دور مجلس الأمن في دعم العدالة الانتقالية وتعزيزها عن طريق الاستجابة بحزم لعلامات الإنذار المبكر بوقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لمنع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، ومن أجل منع المعاناة الإنسانية والتخفيف منها. ونتطلع إلى سجل أكثر اتساقا للأمم المتحدة بشأن العمل الملموس في ميدان منع الفظائع.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد جنوب أفريقيا أن يشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لعقد هذه المناقشة المهمة بشأن العدالة الانتقالية بوصفها لبنة بناء نحو استدامة السلام.

ونتقدم بالشكر إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باتشيليت؛ ورئيس لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار في كولومبيا، السيد فرانسيسكو دي رو؛ والسيدة ياسمين سوكا، المديرة التنفيذية لمؤسسة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، على إحاطاتهم الثاقبة. ونرحب أيضا بجميع الوزراء ونواب الوزراء الحاضرين اليوم.

وتدرك جنوب أفريقيا وتقدّر أهمية عمليات العدالة الانتقالية الوطنية في تحقيق السلام المستدام. وفي حالتنا، كما قالت السيدة سوكا، كانت العدالة الانتقالية عنصرا حيويا في تأمين انتقال سلمي نسبيا من الفصل العنصري إلى الديمقراطية الدستورية المستقرة التي نحن عليها اليوم.

وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم أن نلاحظ أن هذه المناقشة تجري بعد وقت قصير من الاحتفال بذكرى مرور ثلاثين عاما على إطلاق سراح أحد أبرز أبطال العدالة الانتقالية والمصالحة، وهو رئيسنا السابق، نيلسون مانديلا، أحد الرموز العالمي لكفاحنا.

ادرك الرئيس السابق مانديلا وقيادته الجماعية، حالما أُفرج عنه بعد ٢٧ عاما من السجن، أن المصالحة الوطنية، وليس الانتقام والعدالة الجزائية، هي الأساس الوحيد القابل للتطبيق الذي يمكن أن بناء السلام عليه في جنوب أفريقيا الديمقراطية.

بيد أن السلام المستدام الذي سعى الرئيس السابق مانديلا وزملاؤه إلى بنائه لم يكن له هدف ضيق هو مجرد إنهاء النزاع، بل كان يهدف إلى إعادة بناء الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمع خارج من النزاع. وشمل ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن إنشاء هياكل سياسية للحكم وسيادة القانون للمساعدة في توطيد بناء السلام والمصالحة والتنمية.

وتلاحظ جنوب أفريقيا أن للعدالة الانتقالية دورا هائلا تؤديه مع انتقال البلدان من حالات النزاع إلى بناء السلام. ويستتبع ذلك بالضرورة استكشاف كامل نطاق العدالة الانتقالية، بما

في ذلك الملاحقات الجنائية، ولجان تقصي الحقائق، وبرامج التعويضات ورد الممتلكات، واستخراج الرفات من المقابر الجماعية، والاعتذارات، والعفو، ومختلف أنواع الإصلاحات المؤسسية لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان.

غير أنه ينبغي ألا تتبع هذه العملية نهجا واحدا وتعتبره مناسبا للجميع، بل ينبغي أن تستجيب للسياق المحدد للبلد المعني. وبالنسبة لجنوب أفريقيا، سعى نهج العدالة التصالحية الذي اخترناه من خلال لجنة الحقيقة والمصالحة إلى مكافحة الإفلات من العقاب وإعادة خلق ثقافة المساءلة، والكشف عن الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومساعدة أسر الضحايا في طي تلك الصفحة. وكان للجنة أيضا هدفٌ استراتيجي واسع النطاق يتمثل في تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنيتين بروح من التفاهم تتجاوز نزاعات الماضي وانقساماته.

ومما يؤسف له أن تجربة جنوب أفريقيا التي انطوت على نظام قمعي ليست وحيدة من نوعها. فالعديد من البلدان الخارجة من الحكم الاستبدادي والنزاع عانى أيضا من انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في كثير من الأحيان من جرائم بشعة. وفي الحالات التي تُرتكب فيها فظائع على نطاق واسع، قد لا يكون من الممكن مساءلة فرادى الجناة أو حتى تحقيق أكثر النتائج استصوابا.

ولئن كانت كفالة العدالة عن طريق المساءلة الفردية آلية مهمة لتحقيق السلام، فإنها كثيرا ما تغفل عن تعقُّد النزاع والطابع الهيكلي للعنف. وبالتالي، فإنها لا تتصدى للتحديات الهيكلية الأوسع نطاقا التي من المرجح أنها ساهمت في العنف في المقام الأول، وقد تتسبب في انتكاس دولة ما إلى النزاع.

وترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي تمكين الأمم المتحدة من تقديم المزيد من الدعم لعمليات العدالة الانتقالية الوطنية من خلال بعثات حفظ السلام ولجنة بناء السلام وغيرها من هياكل الأمم المتحدة وتمثيلها.

ولمجلس الأمن دور مهم يؤديه في تعزيز السلام المستدام من خلال العدالة الانتقالية عن طريق تشجيع التقيد بالمبادئ التوجيهية الدولية والسياسات الإقليمية.

ومع ذلك، فإن اندمال الجراح ينبع من الداخل ولا يمكن فرضه. ولذلك من المهم ألا يتولى المجتمع الدولي ملكية عمليات العدالة الانتقالية. إذ يجب أن تكون العدالة الانتقالية عملية يقودها مَن خرجوا من النزاع وأن تكون مصممة وفقا لظروفهم من أجل كفالة تحقيقها سلاما طويل الأمد.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، اعتمد الاتحاد الأفريقي سياسته المتعلقة بالعدالة الانتقالية لمساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على وضع سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الشاملة حسب السياق من أجل التحول الديمقراطي والاجتماعي – الاقتصادي وتحقيق السلام المستدام والعدالة والمصالحة والتماسك الاجتماعي والتئام الجراح. ومن ثم فهي بمثابة دليل للبلدان لوضع سياسة شاملة مع الحفاظ على الملكية الوطنية، وهو أمر لا بد منه لكفالة نجاح أي عملية للعدالة الانتقالية.

إن جنوب أفريقيا، بوصفها الرئيس المنتخب حديثا للاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠، وتمشيا مع التطلع الجماعي للاتحاد الأفريقي إلى إسكات البنادق في القارة الأفريقية، ستركز جهودها على حل النزاعات في جميع أنحاء القارة. ويشمل ذلك دعم عمليات العدالة الانتقالية في جهودنا لبناء السلام. وفي هذا الصدد، ستواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي نشهد فيه الخفض التدريجي في بعثات حفظ السلام ونرى البلدان تنتقل من حالات النزاع إلى حالات ما بعد انتهاء النزاع، تود جنوب أفريقيا أن تبرز أهمية إدراج المصالحة، من خلال العدالة الانتقالية، في إطار الخطط الانتقالية الكلية الشاملة. ويشمل ذلك مراعاة آليات العدالة المجتمعية وضمان تمثيل أضعف الفئات، ولا سيما النساء والشباب.

وعموما يكون السكان على مستوى القاعدة الشعبية في المناطق المنكوبة بالنزاعات أكثر المتضررين من ويلات النزاع. لذلك تتطلب العدالة الانتقالية المشاركة النشطة من جانب جميع قطاعات المجتمع. كما ينبغي عدم التقليل من شأن دور المرأة. فإطار سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال، يشجع تمثيل المرأة ومشاركتها في عملية العدالة الانتقالية من خلال النص صراحة على مشاركتها في اتفاقات السلام ووضع القوانين والسياسات.

ويولى اهتمام أقل لكفالة المشاركة الشعبية المحلية وشمولية إصلاح قطاع الأمن في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وفي حين أن هناك كتابات مستفيضة وجديرة بالثناء في مجال إصلاح قطاع الأمن، لا يوجد سوى بحوث محدودة عن دور السكان المحليين من الشباب والنساء وشيوخ وزعماء القبائل والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية والقروية في عمليات إصلاح القطاع الأمني. ونتيجة لذلك، تميل الأساليب والنهج المستخدمة إلى أن تركز على النخبة وتكون مدفوعة بها. ولذلك ينبغي لنا أن نعزز دعم الأمم المتحدة لإصلاح قطاع الأمن بصورة محددة وموجهة محليا في محاولة لتعزيز ثمار السلام وتعزيز الركائز الاستراتيجية من أجل تجنب الانتكاس.

إن الإصلاح المؤسسي هو من أكبر التحديات في مجال العدالة الانتقالية. ولذلك فمن الضروري إعادة هيكلة المؤسسات التي كانت في السابق أدوات للقمع لما فيه خير المجتمع وذلك لبناء الثقة بين الضحايا والمؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا إنشاء مؤسسات تقدمية جديدة بغية تعزيز وتوطيد وصون السلام والحكم الديمقراطي من أجل تجنب احتمال النكوص إلى النزاع.

وكما قال الرئيس السابق مانديلا:

”إن السلام لا يعني مجرد عدم نشوب النزاع؛ فالسلام هو تهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها الجميع، بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة أو الدين أو الجنس أو الطبقة أو الطائفة أو أي فوارق اجتماعية أخرى.“

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم.

وقبل أن أبدأ ملاحظاتي اليوم، لا بد لي من أن أتوقف لحظة لأثير نقطة قلق بالغ لدى حكومتي – وهي إصدار مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس قاعدة بيانات للشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أو المرتبطة بها.

إننا نشعر بالدهشة وخيبة الأمل العميقة إزاء القرار الذي اتخذته المفوضة السامية باشليه. لقد عارضت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة إنشاء أو إصدار قاعدة البيانات هذه، التي صدر بها تكليف في عام ٢٠١٦ من مجلس حقوق الإنسان الذي فقد مصداقيته. ولا يؤكد نشرها سوى التحيز الذي لا يتوقف ضد إسرائيل في الأمم المتحدة. ولن تقدم الولايات المتحدة أبداً أي معلومات إلى المفوضة السامية لدعم تجميع هذه القوائم.

كما نعرب عن دعمنا لشركات الولايات المتحدة المشار إليها في القائمة. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلينا في رفض ذلك الجهد، الذي ييسر حملة المقاطعة وتصفية الاستثمار والجزاءات التمييزية وتجريد إسرائيل من الشرعية. تتعارض محاولات عزل إسرائيل مع جميع جهودنا الرامية إلى تهيئة الظروف المؤدية إلى إجراء مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية تفضي إلى سلام شامل ودائم.

وإذ أنتقل إلى موضوع جلسة الإحاطة المعقودة اليوم، فقد مر عدد من السنوات منذ أن ناقش المجلس على وجه التحديد المسألة الحاسمة الأهمية المتمثلة في العدالة الانتقالية؛ ولذلك فإننا نقدّر كثيرا ونشكر بلجيكا جزيل الشكر على عقد

هذه المناقشة الهامة وعلى رئاستها لها. يدعو قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) إلى اتباع نهج شاملة إزاء العدالة الانتقالية. ونسلّم بالدور الحيوي الذي تؤديه العدالة الانتقالية في الكشف عن الحقائق الصعبة، والاعتراف بالانتهاكات، وتعزيز المصالحة. ويمكن لمحاكم الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أساسيا في ذلك الصدد، وندعو إلى تقاسم الأعباء على نحو أكثر إنصافا في دعم تلك المحاكم ماليا.

يجب أن تكون العدالة الانتقالية مصممة وفقا للظروف المحلية، مع اضطلاع المجتمعات المحلية بدور مركزي في تصميم وتنفيذ عملياتها. ويجب أن تأخذ بوجهات نظر الضحايا والناجين، بما في ذلك الأقليات الدينية والإثنية والمجتمع المدني. والعدالة الانتقالية هي أيضا عملية سياسية. وللقادة السياسيين دور محوري في تحديد مسار العدالة والمساءلة خلال المراحل الانتقالية. وينبغي لهم أن يضعوا سجلا عاما للتجاوزات، وأن يصلحوا القطاعات الأمنية المسؤولة عن الانتهاكات، وأن يعيدوا إدماج أفراد القوات هؤلاء في المجتمع.

ويجب أن تكون عمليات العدالة الانتقالية مملوكة وطنيا وشاملة للجميع وتراعي احتياجات الضحايا. ومن الضروري لآليات العدالة الانتقالية أن تجسّد احتياجات النساء والفتيات، ما يساعد على التصدي للحواجز الفريدة التي تحول دون مشاركة المرأة في عمليات السلام ومبادرات العدالة الانتقالية. وهذا أمر أساسي لأن المشاركة المباشرة للمرأة في مفاوضات السلام تزيد من استدامة اتفاقات السلام.

ونحن نعرف خصائص تدابير العدالة الانتقالية الفعالة. ومهمتنا هي ضمان أنها تبثّ الروح في سعينا إلى تحقيق العدالة للضحايا ومساءلة الجناة. ويجب علينا علاوة على ذلك، عند النظر في استراتيجيات العدالة الانتقالية، أن نأخذ في الاعتبار الهياكل القانونية والمؤسسية القائمة للبلدان.

ففي جنوب السودان، قال لنا الناس إنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دون عدالة. وندعو قادة جنوب السودان إلى تنفيذ جميع جوانب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك الجوانب المتصلة بالعدالة الانتقالية. إن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي أمر بالغ الأهمية لضمان السلام الدائم في بلد دمره النزاع. ولهذا السبب أسهمنا بمبلغ ٤ ملايين دولار للاتحاد الأفريقي للمساعدة في إنشاء تلك المؤسسة، التي ستدعم سيادة القانون والمساءلة والعدالة.

ونود أيضا أن نعترف بالنهج الشامل للعدالة الانتقالية الذي ينفذ في جمهورية أفريقيا الوسطى. قدم صندوق بناء السلام، في ذاك البلد، الدعم لعملية السلام الأخيرة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ليكفل ربطها بالعملية التشاورية الشاملة للجميع لمنتدى بانغي للمصالحة الوطنية لعام ٢٠١٥. وقد سرّنا إجراء مشاورات بشأن اتفاق السلام مع بعض جماعات المجتمع المدني التي تقودها النساء، ولكننا نشعر بالقلق لعدم وجود أي امرأة بين الموقعين عليه.

وقدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم لإجراء فحص لقوات الأمن وتقييم شامل لانتهاكات حقوق الإنسان السابقة والفظائع المرتكبة، كل ذلك مكن من المضي قدما في جهود العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن. لقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء قدرات مؤسسات الشرطة والعدالة والإصلاحيات في وسط أفريقيا، بتمويل من وزارة خارجية الولايات المتحدة، مما أدى إلى تعزيز المؤسسات الحكومية لدعم العدالة والمساءلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشهدنا أيضا إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة وتفعيلها.

لقد دعم هذا النهج الشامل للأمم المتحدة عدة عناصر رئيسية للعدالة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتلتزم

الولايات المتحدة بدعم جميع الجهود التي تكفل اتباع الأمم المتحدة لنهج متسقة وشاملة ومتكاملة إزاء العدالة الانتقالية. ونشدد على أن عمليات العدالة الانتقالية يجب أن تكون مملوكة وطنيا وشاملة للجميع ومراعية للاعتبارات الجنسانية إذا أريد لها أن تراعي بشكل كامل احتياجات الضحايا. ويمكن للمجلس وللأمم المتحدة أن يعولا على الدعم الكامل من جانب الولايات المتحدة لمبادرات العدالة الانتقالية. ويمكننا معا أن نكفل الاستماع إلى أصوات الناجين والضحايا، وتلبية احتياجاتهم واحترام كرامتهم.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى بلجيكا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن العدالة الانتقالية. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات. وأرحب بحضور وزراء خارجية النيجر وإسبانيا وغواتيمالا ونائب وزير خارجية إستونيا.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي سيدلي به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

كثيرا ما تواجه البلدان الخارجة من نزاعات تحديات عديدة في بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك توفير العدالة لضحايا النزاع وتعزيز المصالحة. إن معالجة تلك القضايا المعقدة، وإن لم تكن هينة، شرط أساسي لإحلال سلام دائم ومزدهر. وفي ذلك السياق، أود أن أشاطركم النقاط الثلاث التالية ذات الصلة.

أولا، يجب أن تكون عمليات العدالة الانتقالية استشرافية. وألا تقتصر فحسب على معالجة المظالم السابقة. ويجب أن تضع هذه العمليات أيضا بشكل حاسم الأساس للمصالحة وتعيد بناء الثقة في المجتمع مع تجنب تكرار تلك المظالم. ولذلك فإن اتباع نهج تطلعي سيساعد البلدان على المضي قدما نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامين. والواقع أن عمليات العدالة الانتقالية يجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من الجهود الأوسع نطاقا لبناء السلام والحفاظ عليه. ولما كان لكل بلد سياقه واحتياجاته وقدراته الخاصة، فلا توجد استراتيجية واحدة تناسب الجميع. ويجب اتباع نهج شامل محدد وطنيا لإنجاح العدالة الانتقالية.

ثانيا، يجب أن تكون العدالة الانتقالية مملوكة وطنيا وشاملة للجميع. ويجب التشاور على نطاق واسع مع جميع عناصر المجتمع وإشراكها في إعداد وتنفيذ عملية عدالة عبر وطنية من أجل كفالة الإحساس بالملكية الوطنية، وهو أمر أساسي لنجاعة العدالة الانتقالية في الأجل الطويل. ويجب أن تضطلع النساء بدور مركزي في تلك العملية، ولا بد من الإنصات بعناية إلى أصواتهن. وإندونيسيا مناصرة قوية لدور المرأة القوي عبر دورة عملية السلام برمتها. وكجزء من ذلك الالتزام، تعمل إندونيسيا حاليا على إنشاء شبكة إقليمية من المفاوِضات والوسيطات. وسنواصل العمل على تعزيز الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام.

ثالثا، الإصلاح الشامل أمر أساسي. فكثيرا ما تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تحديات في مجال القدرات في القطاعات السياسية والقانونية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. ولمعالجة تلك المسائل، تحتاج البلدان إلى السعي لإيجاد حلول تتجاوز الإصلاح المؤسسي. ولئن كنا نسلم بأهمية دعم البلدان في بناء قدراتها في مجال فعالية سيادة القانون والحوكمة والمجالات ذات الصلة، فإن من الأهمية بمكان أيضا بناء قدرتها الاقتصادية على الصمود ومواجهة تجدد النزاع. وقد نظمت إندونيسيا، من بين مبادراتها، حلقة عمل دولية بشأن المحاصيل من أجل السلام في العام الماضي، وفرت منبرا لتبادل أفضل الممارسات بشأن التنمية الاقتصادية القائمة على الزراعة في البلدان الخارجة من نزاعات. وعلى الصعيد العالمي، تواصل إندونيسيا أيضا المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بهدف كفالة الاتساق في دعم عمليات العدالة الانتقالية التي تقودها البلدان.

وفي الختام، بينما يتعين على الجميع المساهمة، ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور أكبر في تقديم الدعم الفعال للبلدان التي

تمر بمرحلة انتقالية لبناء السلام والحفاظ عليه. وتؤكد إندونيسيا من جديد أنه يجب السعي لتحقيق العدالة والمصالحة والتنمية الاقتصادية بشكل متزامن. ويجب أن تمهد مختلف الأنشطة المحيطة بالعدالة الانتقالية الطريق نحو تحقيق الرفاه والازدهار، مع هدف طويل الأجل يتمثل في بناء السلام الدائم، ووضع نهج إنساني في الطليعة يكفل حماية البشر وإحياء الأمل في الأجيال المقبلة.

السيد الأدب (تونس): في البداية أشكر مقدمي الإحاطات وأرحب بالسادة الوزراء الحاضرين. كما أثمن مبادرة مملكة بلجيكا لعقد هذه الجلسة، التي نتطلع إلى أن تفضي إلى تبادل ثري للرؤى والتجارب حول مسارات العدالة الانتقالية للاستفادة من الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس واستشراف ما يمكن للمجلس أن يقوم به من جهود لدفع هذه المسارات ودعمها خدمة للسلم والأمن الدوليين.

لقد عاشت عدة دول في أنحاء العالم تجارب مختلفة من العدالة الانتقالية، سواء في مراحل ما بعد النزاع المسلح أو ما بعد الحكم الاستبدادي. ولئن تعددت وتنوعت التجارب في هذا المجال، إلا أنه عادة ما تكون الأسباب الدافعة إلى اعتماد مسارات العدالة الانتقالية مرتبطة بسياقات تغيير سياسي عميق سواء إثر حرب أهلية أو ضمن سياقات المراحل الانتقالية لما بعد الثورات على الأنظمة السلطوية. وهي فترات عادة ما تتسم بوقوع انتهاكات واسعة النطاق للحريات وللحرمة الجسدية والمعنوية للأشخاص. وفي اعتقادنا فإن مقاصد العدالة الانتقالية في كل الحالات تنبني على قواسم مشتركة، هي وجودها بين توطيد السلام والوئام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومنع تجدد النزاعات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. فمن الصعب أن تنجح أي مرحلة للانتقال السياسي ولبناء السلم دون عدالة انتقالية تحقق في الانتهاكات المرتكبة وتكشف الحقيقة وترد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم وتمهد للمحاسبة، ومن ثم إلى المصالحة الوطنية حتى يتم طي صفحة الماضي نهائيا والانصراف إلى بناء مجتمعات متصالحة تعيش في سلام ووئام. وبدون مثل هذا المسار، فإن الانتهاكات المرتكبة تظل بذورا للحقد والكراهية والشقاق، يمكن أن تولد العنف في أي لحظة وأن تقوض مسارات بناء السلام.

لقد عاشت تونس بعد ثورتها على حكم الاستبداد ومع بداية مرحلة الانتقال الديمقراطي تجربة هامة للعدالة الانتقالية. اضطلع المجتمع المدني بدور محوري في الدفع نحو تركيز لبناتها بصفة مبكرة وذلك قبيل اعتماد دستور الجمهورية الثانية. حيث تم بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ سن القانون الأساسي رقم ٥٣ المتعلق بتنظيم وإرساء العدالة الانتقالية. وذلك لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والفساد خلال الجمهورية الأولى. وقد استلهمت العدالة الانتقالية في تونس من التجارب المقارنة والمرجعية الدولية لحقوق الإنسان. كما ركزت على إشراك النساء والشباب في مسارها، وقد عرفها القانون الوطني واقتبس،

> ”كمسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يساهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان“.

كما أنشأ هيئة الحقيقة والكرامة، وتولت امرأة رئاستها وعهد إليها بجملة من مهام العدالة الانتقالية، بدءا بكشف الحقيقة وصولا إلى المصالحة. وقد ختمت هذه الهيئة المستقلة أعمالها إثر انتهاء ولايتها الممتدة لأربع سنوات.

وقد ينتج عن تنفيذ آليات العدالة الانتقالية في بعض الأحيان بعض الإشكاليات. ولكن يمكن استيعاب مثل هذه الأزمات، إن حدثت، بالاعتماد على النضج السياسي لمؤسسات الدولة

ومساهمة المجتمع المدني بما يمكن من تصحيح الأخطاء وصولا إلى إجراء المصالحة الشاملة بين المواطنين فيما بينهم وبين المواطن ومؤسسات الدولة وأجهزتها. وقد أثبتت الممارسات أنه لا توجد قوالب جاهزة للعدالة الانتقالية، أو وصفات مسبقة، أو مقاربات قانونية صرفة، حيث من الضروري عدم إغفال الديناميكيات المحلية للتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في التصدي للانتهاكات، وذلك من أجل تحقيق تغييرات مجتمعية عادلة في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، يمكن لمجلس الأمن أن يشجع العمليات الابتكارية للعدالة الانتقالية في سياقات إعادة الإعمار المستمدة من خصوصيات ومفاهيم العدالة المحلية، مع الاستفادة من خبرات وقدرات العدالة الجنائية الدولية.

وفي هذا الإطار، تؤيد تونس تعزيز التعاون الدولي من أجل إصلاح التشريعات والمؤسسات السيادية القضائية في فترات ما بعد انتهاء النزاع، أو الاستبداد في الدول المتضررة ومواءمتها مع القانون الدولي، ومعايير العدالة الجنائية الدولية، والمبادئ الكونية لحقوق الإنسان، بما يوفر متطلبات الملكية الوطنية الفعّالة للعدالة الانتقالية.

تؤيد تونس أيضا الاستفادة من الفرص التي تتيحها العدالة الجنائية الدولية من أجل تحقيق المصالحة من خلال نظام روما الأساسي والصندوق الاستئماني للضحايا التابع للمحكمة الجنائية الدولية وذلك بغية مشاركة ضحايا الانتهاكات الجسيمة، وجبر الضرر اللاحق بهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، مما يسهم في تعزيز السلام والاستقرار والدفع قدما بمسارات بناء السلام.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر بلجيكا على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المهمة. ويسرني جدا أن المفوضة السامية لحقوق الإنسان تمكنت من الانضمام إلينا وتقديم إحاطة إعلامية في مجلس الأمن اليوم. آمل أن يكون هناك العديد من المناسبات التي قد يحدث فيها ذلك. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين.

سأتطرق إلى ثلاث نقاط قصيرة. أولا، أريد أن أبين بإيجاز الأسباب التي تحمل المملكة المتحدة على أن تعتبر المساءلة عن الجرائم المتصلة بالصراع أمر في غاية الأهمية بالنسبة للسلام والأمن. ثانيا، أود أن أنوه ببعض التطورات الهامة التي حدثت في سياسات وممارسات العدالة الانتقالية طيلة العقدين الماضيين وأهميتها بعد دورة الانتقال المفهومة تقليديا. ثالثا لكي تكون العدالة الانتقالية أكثر جدوى لاستدامة السلام، أقترح أن علينا إيجاد طرق ووسائل أفضل لربطها بالعدالة الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية – الاقتصادية.

فيما يتعلق بنقطتي الأولى، تعتقد المملكة المتحدة أن المساءلة القانونية عن الجرائم المتصلة بالنزاع تشكل رادعا وعقابا وأسلوبا لنصرة حقوق الضحايا. وبدون ذلك، لا يمكن أن تكون هناك مصالحة بين الطوائف، ولا إيمان بعمل مؤسسات سيادة القانون، ولا احترام للنظام الدولي القائم على القواعد. تلك هي المبادئ التي تعتنقها حكومتي. وينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم الدولية ولا عفو عن الانتهاكات الجسيمة. وكما قال ناطق بلسان الحكومة السودانية يوم الثلاثاء (انظر S/PV.8718)، لا يمكن تحقيق العدالة إن لم نعمل على التئام الجراح. وأود أن أرحب بقرار حكومة السودان بشأن مساءلة الرئيس السابق عمر البشير وآخرين، مما سيشكل خطوة هامة نحو التوصل إلى تسوية سلمية في دارفور. كما أن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار يستحقون العدالة. من الصعب أن نتصور كيفية تمكن لاجئ الروهينغا في بنغلاديش من العودة إلى ولاية راخين إن لم يكونوا واثقين من مساءلة الجناة وخاصة الذين منهم في صفوف الجيش البورمي.

أما فيما يتعلق بنقطتي الثانية، فقد بدأت العدالة الانتقالية بوصفها طريقة مبتكرة لتمكين العدالة في بيئات ما بعد انتهاء

الصراع. طيلة السنوات الخمس والعشرين الماضية، حدثت تطورات هامة في هذا المجال، وحدد العديد من الممثلين الجالسين حول الطاولة، ولا سيما ممثلا جنوب أفريقيا وتونس، بعضا من تلك التطورات في بلديهما، وهي تطورات كانت مثيرة جدا للاهتمام. لقد أصبحت الآليات والعمليات شاملة للجميع وذات ملكية وطنية على نحو متزايد. وأظهرت الطريقة الاستشارية والشاملة والمستقلة التي أنشأت بها غامبيا لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات فوائد الملكية الوطنية في ضمان ثقة الجماهير. وأود أيضا أن أرحب بالحكم الذي صدر مؤخرا عن محكمة الاستئناف في بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والقاضي بمحاسبة ٢٨ شخصا على ارتكابهم جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، تتعلق بمقتل ٧٥ مدنيا و ١٠ أفراد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في منطقة بانغاسو.

انتهجت عمليات العدالة الانتقالية نهجا يركز على نحو متزايد على الضحايا. وقد بُذلت جهود كثيرة في عملية إصلاح مؤسسي واسعة النطاق، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. أما في أفغانستان، فقد أظهرت مبادرات العدالة الانتقالية ما يمكن تحقيقه في مجال المصالحة على الصعيد المحلي، حتى قبل التوقيع على اتفاق سلام شامل. وقد علّمنا هذا التوسع في التطبيق في كل هذه المجموعة من القضايا بأن العدالة الانتقالية تكتسي أهمية تتجاوز بكثير دورة الانتقال المرتبطة تقليديا بالبلدان الخارجة من صراع. ويمكنها أن تحقق نجاحات حتى في خِضم الأعمال القتالية الجارية، ويمكن لمجموعة أدواتها أن تخدم الدول والمجتمعات المحلية لفترة طويلة بعد انتهاء الصراع.

على الرغم من تلك التطورات، فقد حان الوقت لإجراء محادثة دقيقة بشأن ما تعين على العدالة الانتقالية الإبقاء عليه من حيث بناء السلام المستدام، وما يمكنها عمله أكثر من ذلك. فالأسباب الجذرية للصراع مستمرة ومظاهرها تتكيف مع الوضع بقدر ما هي مهلكة.

هذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة. لدينا الآن أدلة على أنه ما لم تكن هناك استجابة مناسبة لمعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا، فإن الأسباب الجذرية للصراع قادرة إلى حد كبير في المستقبل على التحول إلى أشكال أخرى من العنف والتمييز. إن ذلك لا يجازف بتقليص إنجازات العدالة الانتقالية إلى ما هو أكثر من مجرد كلام أجوف في نظر المتضررين من الصراع، الذين لا يزالون يعانون من طائفة كبيرة من المظالم في حياتهم اليومية، بل إنه ينذر بخطر حقيقي يتمثل في المزيد من دورات الصراع وانعدام الأمن. ومع استمرار تطور سياسات وممارسات العدالة الانتقالية، يجدر بنا أن نبدأ في إقامة روابط أوثق مع التحديات الكبيرة للسلام والعدالة والإدماج. وقد أظهرت لجنتا الحقيقة والمصالحة في كينيا وتونس نتائج باهرة في ذلك المجال، وفي نفس الوقت، أثبتت أن آليات العدالة الانتقالية وولاياتها قادرة على الإسهام بشكل متزايد في معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

السيد ليشارتس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أكرر الإعراب عن امتنان الزملاء لمقدمي الإحاطات الإعلامية. ويسعدني أن أرى المفوضة السامية لحقوق الإنسان تقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس. ونعرب عن تأييدنا الكامل لها. ونأمل في الاستماع ا إلى المزيد من إحاطاتها الإعلامية في المستقبل القريب جدا.

لقد أعرب الزملاء ومقدمو الإحاطات الإعلامية ببلاغة عن أهمية العدالة الانتقالية. وأود هنا أن أتشاطر مع المجلس مثالا على ماضينا القريب. في عام ١٩٩١، وفي أعقاب سقوط جدار برلين خلال عملية إعادة التوحيد، أنشئ ما يسمى بوكالة سجلات أمن الدولة في ألمانيا. وتتمثل مهمة تلك الوكالة في إدارة البحوث، والأهم من ذلك، إتاحة الوصول إلى الملفات، وتوثيق الكيفية التي عملت بها سلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية في التجسس على مواطنيها. لقد تمكن الناس من الحصول على

مئات، بل آلاف الصفحات، من تلك الملفات التي سجل فيها جهاز أمن الدولة تفاصيل عن حياتهم الشخصية. كما تمكن الناس من الحصول على أسماء أولئك الذين نقلوا معلومات يمكن أن تؤدي إلى السجن أو التعذيب أو حتى إلى عواقب أشد من ذلك. ربما شاهد بعض الممثلين الفيلم المعنون ''حياة الآخرين''. إنه هذا الفيلم حائز على جائزة الأوسكار ويتناول هذه المسألة. وإذا لم يشاهده الممثلون، فإني أوصيهم بشدة بمشاهدته.

ما أن فُتحت الملفات أدت الاكتشافات المروعة إلى اتخاذ مزيد من التدابير. لقد أنشأ البرلمان الألماني لجنتين بهدف التوفيق بين المجتمع من أجل وضع إطار للتصالح مع ماضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية، وإعادة الحق للأفراد في تقرير مصير معلوماتهم الشخصية، وتعزيز التعليم الديمقراطي والحوار مع الجماهير، ودعم تكوين ثقافة سياسية مشتركة. وقد ساعدت اللجنتان والوكالة على إبقاء الموضوع قيد النقاش العام. ولم يكن من قبيل الصدفة أن رئيس وكالة سجلات أمن الدولة، يواخيم غاوك، قد أصبح الرئيس الألماني.

ما هي الدروس التي تعلمناها من تجربتنا الخاصة؟ تكراراً لما قاله سفير المملكة المتحدة في وقت سابق، ينبغي أن يكون للعدالة الانتقالية نهج محوره الناجون. ينبغي أن لا تقتصر على معاقبة مرتكبي الجرائم، بل يجب أن تلبي أيضًا احتياجات الأفراد المتضررين وعائلاتهم وشبكاتهم واحتياجات المجتمعات ومفاهيمها. وينطبق هذا بشكل خاص على أفظع الجرائم المرتكبة في حق المستضعفين، مثل العنف الجنسي والجنساني. ولذلك استحدث القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) لأول مرة نهجًا محوره الناجون.

في السعي إلى تحقيق المصالحة من المهم بنفس القدر كفالة المحاسبة ومكافحة الإفلات من العقاب. إن محاسبة الأفراد المسؤولين عن الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان بموجب القانون الجنائي هي شرط أساسي للحفاظ على السلام. ولذلك تؤيد ألمانيا بقوة المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك آليات التحقيق المكلفة من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

لا يمكن ضمان الملكية الوطنية إلا من خلال إشراك الجميع، وأهم الفئات المهمشة والمجتمع المدني، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. يجب إدراج العدالة الانتقالية على المستوى المحلي في نقاش وسياسات وطنية أعم. لقد استمعت باهتمام كبير إلى البيان المُلهم للغاية الذي أدلى به فرانسيسكو دي رو حول عملية السلام في كولومبيا.

من خلال تمويل المشاريع، تدعم ألمانيا عملية السلام في كولومبيا وتساعد في تعزيز مؤسسات السلام المشاركة في تسوية الصراعات، مثل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، ولجنة تقصي الحقائق، ووحدة البحث عن الأشخاص المحسوبين في عداد المفقودين في سياق الصراع المسلح وبسببه، وذلك من خلال معهد السلام الألماني - الكولومبي.

يجب على كل بلد ومجتمع محلي والمجتمع ككل أن يقرر بنفسه ما إذا كان يحتاج إلى مساعدة خارجية. إذا كان أي شخص يحتاج إلى هذه المساعدة فينبغي أن نقدمها بأكبر قدر ممكن. ولمساعدة الحلول الوطنية على التقدم فإننا ندعم البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بشأن بناء القدرات الوطنية لمنع نشوب الصراعات من خلال مستشارين للسلام والتنمية ممن أثبتوا قدرتهم على دعم عمليات المصالحة.

ونريد في هذا السياق الإعراب بشكل صريح عن دعمنا لمجموعة أدوات الأمم المتحدة. يجب أن نعزز تركيز مجلس الأمن على حقوق الإنسان ومنع نشوب الصراعات وعلى الصكوك ذات الصلة. يجب إدراج القدرات الخاصة بالمصالحة والوساطة في ولايات البعثات بوتيرة أكبر. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو

اللجان المكلفة من مجلس حقوق الإنسان إلى إطلاع المجلس على جهودها في جمع الأدلة وإيجاد الطريق المؤدي إلى المساءلة.

في جنوب السودان، على سبيل المثال، تتمتع لجنة حقوق الإنسان بولاية حاسمة لجمع الأدلة وحفظها، وذلك بهدف إنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة وإتاحة هذه المعلومات لجميع آليات العدالة الانتقالية. ولذلك أرحب ترحيبا حارا بمشاركة السيدة ياسمين سوكا، رئيسة لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، في مناقشة اليوم. وقد سمعنا أيضا في وقت سابق أن الحكومة الانتقالية في الخرطوم اعتذرت علانية لضحايا الحكم العسكري. أعتقد أن هذه بادرة إيجابية للغاية فيما يتعلق بعملية المصالحة في السودان.

تقوم لجنة بناء السلام بدور حاسم في حالات ما بعد الصراع، وكذلك في جهود الوقاية. إنها تساهم في منصة التعاون وتبادل الدروس والمشاركة فيها التي تشتد الحاجة إليها داخل وخارج الأمم المتحدة. وتريد ألمانيا من لجنة بناء السلام أن تستخدم خبراتها ودورها الاستشاري في مجلس الأمن بشكل أكثر تواترا. ينبغي لمجلس الأمن أيضاً أن ينظر في النزاعات الناشئة بوتيرة أكبر وأن يستخدم الوساطة كأداة لمنع نشوب الصراعات، وعلى النحو الذي تدعو إليه المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. يجب أن تتجسد الصلة بين الوساطة والعدالة الانتقالية في تصميم عمليات الانتقال حتى يكون السلام مستدامًا.

لا يمكن أبدًا ضمان عدم تكرار العنف والصراع لأي بلد. لا توجد نهاية للعدالة الانتقالية. إنها جهد متواصل يتعين علينا بذله كل يوم من أجل حماية أنفسنا والمجتمعات التي نعيش فيها من الانزلاق مرة أخرى إلى كارثة. بعد أن تحملت ألمانيا المسؤولية عن ماضيها فإنها مقتنعة بأن حماية حقوق الإنسان للجميع والعمل على إقامة مجتمعات أكثر شمولية هما السبيل الوحيد لتحقيق المصالحة والسلام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على إحاطتها الإعلامية، وأعرب لها مرة أخرى عن ثقتنا التامة. كما أشكر السيد دي رو والسيدة سوكا على إحاطتيهما الإعلاميتين. سوف أركز على خمس نقاط.

أولاً، توضح تجارب كولومبيا وجنوب أفريقيا تمامًا أنه لا يمكن لأي مجتمع التعافي بشكل دائم من الأزمة في حالة وجود طريق مسدود ينطوي على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. في كل حالة، يعتمد تحقيق السلام الدائم على إثبات الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة، ومنح الضحايا مكانتهم كضحايا وتحديد المسؤولية الفردية والجماعية. ويتحتم على الأمم المتحدة أن تساعد الدول التي تمر بمرحلة انتقالية على مواجهة تلك التحديات. بداية من مرحلة مفاوضات السلام، يجب على الأمم المتحدة أن توجه الموارد اللازمة للوفاء بها في إطار الموارد المخصصة لبناء السلام والتنمية.

إننا نثني على عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تتمتع بالخبرة اللازمة للمساعدة في وضع سياسات العدالة الانتقالية. وهذا يتطلب تنفيذ حلول قضائية وغير قضائية تتكيف مع الوضع المحدد لكل سياق وطني، دون اللجوء إلى نهج واحد يناسب الجميع.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، نشجع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على دعم إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي تم توقيعه قبل عام. إن تلك الهيئة تُكمل إنشاء نظام قضائي محايد ومستقل وقادر على تلبية نداء العدالة التي طالب بها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد تشجعنا التحقيقات التي أجرتها المحكمة الجنائية الخاصة، والتي تدعمها فرنسا بالمساعدة في تدريب قضاتها.

ثانياً، يجب إشراك كل شريحة من شرائح المجتمع. إن المرأة، وهي الضحية الأولى للصراعات، يجب أن تكون قادرة على المشاركة في وضع سياسة العدالة الانتقالية ذاتها وفقًا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. الشباب والمؤرخون وزعماء المجتمع والقيادات الدينية وجماعات الضحايا يجب أن يكونوا قادرين على أداء دورهم بالكامل. ويُعد تعزيز الحكم الديمقراطي والتعليم شرطين أساسيين.

تقع على عاتق الدول مسؤولية السماح بإحياء الذكرى ومكافحة إعادة تفسير التاريخ. في البلقان، وبينما نحيي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمذبحة سريبرينيتسا، من غير المقبول أن يمجد الزعماء السياسيون مجرمي الحرب وأن ينكروا الجرائم التي قررت المحاكم الجنائية التي أنشأها المجلس بأنه قد تم ارتكابها.

ثالثا، يجب أن تدعم الآليات الدولية إصلاح أنظمة العدالة الوطنية. فبفضل الآليات الموضوعة للجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق والفظائع المرتكبة في سورية وبورما، لن تختفي الأدلة ولن تمر هذه الجرائم دون عقاب. تؤكد فرنسا من جديد دعمها الثابت للمحكمة الجنائية الدولية، التي يجب أن تقوم بدور رئيسي على المستوى الدولي في مكافحة الإفلات من العقاب، بما يتمشى تماماً مع مبدأ التكامل. إننا ندعو إلى التصديق العالمي على نظام روما الأساسي ونرحب بالدول التي قررت الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية أو التعاون معها في إطار العدالة الانتقالية، على غرار ما قامت به تونس في حزيران/يونيه ٢٠١١ والسودان اليوم.

رابعا، الاهتمام الذي يُولى للضحايا يؤدي دورا أساسيا. فينبغي أن يتم إنشاء آليات جبر وتعويض الضحايا على واسع النطاق. وينطبق ذلك بصفة خاصة على ضحايا العنف الجنسي، الذين يجب أن يتلقوا ما يلزم من المساعدة الطبية والنفسية والقانونية والاجتماعية لإعادة إدماجهم في المجتمع. ولهذا السبب، ندعو أيضا إلى دعم الصندوق العالمي للناجين الذي أطلقته السيدة نادية مراد والدكتور دينيس موكويغي.

في الختام، أود أن أشيد بشكل خاص بأسر ضحايا الاختفاء القسري. وكلنا نتذكر المظاهرات الأسبوعية التي نظمتها رابطة ”جدّات بلازا دي مايو“ في بوينس آيرس للعثور على أطفالهن الذين اختطفتهم الدكتاتورية العسكرية. ولا تزال تلك المعركة مستمرة إلى اليوم. ومن المؤسف أن تلك الجرائم أبعد ما تكون عن أن تكون شيئا من الماضي أو مقصورة على منطقة معينة من العالم. فما فتئ النظام السوري يستخدم تلك الجرائم بشكل منهجي للقضاء على جميع أشكال المعارضة منذ عام ٢٠١١. والضحايا هم نشطاء سلميون ومثقفون وفنانون ومواطنون سوريون عاديون، سقطوا ضحية لأساليب وحشية. ولا يمكن فصل حل تلك المسألة عن السعي لإيجاد حل سياسي، ويجب على مجلس الأمن أن يولي اهتمامه الكامل لحل الأزمة السورية.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن ننضم إلى الأعضاء الآخرين في توجيه الشكر إلى بلجيكا على تنظيم هذه الإحاطة. وننوه أيضا بوزراء الخارجية ونواب وزراء الخارجية الحاضرين ونرحب بهم، ونشكر المفوضة السامية باشليه والأب دي رو والمديرة التنفيذية سوكا على إحاطاتهم الثاقبة والمدروسة.

ترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بمناقشة اليوم بشأن العدالة الانتقالية – التي تشكّل عنصرا حاسما لبناء السلام والحفاظ عليه في العديد من السياقات. ونود أن نشير إلى المناقشة التي عقدها مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، برئاسة المملكة المتحدة، بشأن دور المصالحة (انظر S/PV.8668). فالعدالة الانتقالية تُيسر المصالحة عن طريق كفالة مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا. ومن دون عدالة، سيظل السلام الدائم والمستدام بعيد المنال. ومن دون مصالحة، سيظل

العمل الذي يضطلع به مجلسنا لبناء عالم يسوده السلام والرخاء عديم الجدوى.

وينبغي دائما أن تشكل آليات العدالة الانتقالية جزءا من استراتيجية سياسية أوسع نطاقا تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية في المجتمعات المتأثرة بالنزاع، لصالح جميع أصحاب المصلحة دون تمييز. وينبغي أن ينظر ذلك النهج الشامل للجميع في الاحتياجات والقدرات المختلفة لجميع المشاركين. ويجب أن تكون النساء والشباب والأقليات العرقية والدينية والسكان الأصليون والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون والعناصر المكونة للمجتمعات الريفية وممثلو المجتمع المدني حاضرين بشكل دائم بوصفهم صناعا لمبادرات العدالة الانتقالية ومشاركين فيها ومستفيدين منها في جميع مراحل دورة النزاع – قبل النزاع وأثناءه وبعده. والواقع أن بناء الثقة وضمان العدالة عملية مستمرة لا نهاية لها.

وينبغي أيضا استكمال آليات العدالة الانتقالية بمبادرات للتنمية المستدامة تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن وتمكّن الناس من العيش بكرامة. وينبغي لمجلس الأمن أن يسعى على نحو أكثر تواترا إلى إشراك القدرات الاستشارية الاستراتيجية للجنة بناء السلام، وأن يستفيد، عند الاقتضاء، من صندوق الأمين العام لبناء السلام في معالجة الثغرات الهامة في مجال الحكم وفي بدء مشاريع وبرامج تحفز المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

بيد أننا نؤكد أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع، كما قال آخرون. ويجب أن تُصمم تلك المبادرات دائما على نحو يحترم العادات والقيم المحلية. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بالمبدأ التوجيهي القاري للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، الذي اعتُمد قبل عام واحد، والذي يراعي التعقيدات المتعددة الجوانب للعنف الجماعي ولكنه يفضل التقاليد المحلية عند تحقيق العدالة وكفالة المساءلة. وتشكّل خريطة الطريق الشاملة تلك مصدرا موثوقا به لأفضل الممارسات والدروس المستفادة التي قد يجدها جميع أعضاء المجتمع الدولي مفيدة.

تصون العدالة الانتقالية النزاهة المؤسسية وتعزز التحسينات الهيكلية عبر نطاق سلسلة السلام والأمن والتنمية. وتساعد آليات العدالة عبر الوطنية المصممة جيدا في استعادة ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة. هذا علاوة على أنها تعزز عمليات إعادة المواءمة المعيارية على نطاق المجتمعات بإنشاء سوابق جديدة لكفالة المساءلة وتوفير خدمات إعادة التأهيل والتعويضات للناجين من المظالم.

وفيما يتعلق بمسألة التعويضات، لا بد من التأكيد على أنه لا ينبغي أن تكون هناك قوانين تقادم تمنع رد الحقوق فيما يتعلق بالفظائع الجماعية، ولا سيما عندما تخلف تلك المظالم التاريخية تركة من التخلف والصدمات التي تتوارثها الأجيال وأوجه عدم المساواة الاجتماعية. وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد أن المظالم التاريخية المتمثلة في الإبادة الجماعية للشعوب الأصلية والعبودية، بما في ذلك تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، تجبر جميع الدول الاستعمارية السابقة على تحقيق العدالة التعويضية.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين دولة فتية استعادت استقلالها قبل ٤٠ عاما فقط. وندرك، شأننا شأن العديد من المجتمعات الفتية، أنه لا يمكننا حقا تجاوز ما لحق بنا من إهانات في الماضي وأن نسعى إلى تحقيق إمكانياتنا المستقبلية إلا بمداواة الذاكرة الجماعية المتجذرة في أعماق نسيجنا الاجتماعي. تلك هي العدسة التي ننظر من خلالها إلى العدالة الانتقالية – بوصفها وسيلة لتجاوز الماضي المؤلم والشروع في بناء مستقبل يسوده السلام من خلال الاستماع إلى تلك الصرخات التي كثيرا ما لا تلقى آذانا صاغية.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بكم، السيد الوزير، وتعرب عن شكرها لكم على ترؤس

هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر السيدة باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والسيد دي رو والسيدة سوكا على إحاطاتهم.

يواجه بعض البلدان والمناطق المتضررة من النزاعات حاليا المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب. ويتطلع سكانها المنهكون من النزاع بشغف إلى استعادة سيادة القانون والعدالة في وقت مبكر حتى يتمكنوا من السير على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة. وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ملتزم بتنسيق دعم المجتمع الدولي لإعادة إعمار البلدان الخارجة من النزاع، وهو يضطلع بدور إيجابي في توطيد ثمار السلام وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتضررة. وتشكّل مسألة العدالة الانتقالية عنصرا رئيسيا لبناء السلام. وينبغي معالجتها في سياق بناء السلام والحفاظ عليه، كما ينبغي أن تقتصر مناقشتها على حالات النزاع وما بعد النزاع.

أولا، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المعترف به عالميا، لا بد من احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية. ومن الأهمية بمكان احترام البلدان المعنية في جهودها الرامية إلى النهوض بعمليات العدالة الانتقالية تدريجيا، على نحو يتسق مع ظروفها الوطنية. ولا ينبغي فرض أي نماذج من الخارج أو السماح بأي تدخل في شؤونها الداخلية أو صراعاتها. ولا يمكن تبرير جهود العدالة الانتقالية إلا بالتمسك بمبدأ السيادة، ومن ثم كسب ثقة البلدان المعنية وتعزيز السلام والتنمية.

ثانيا، من الضروري مساعدة البلدان المعنية على تعزيز جهودها في مجال بناء القدرات، مع التركيز على فعالية أداء نظمها القضائية. فعلى المدى الطويل، لا يمكن لأي تدبير مؤقت خاص أو تدبير خارجي أن يحل محل نظام قضائي محلي يعمل بفعالية. فعقب فترة طويلة من الاضطراب والنزاع، تتأثر سيادة القانون في أي بلد تأثرا خطيرا ولا بد أن يعاني من أوجه نقص وتحديات في الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية. ولذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتواصل مع البلدان المعنية وأن يعزز بناء قدراتها. وثمة دور هام في هذا الصدد للجنة بناء السلام، بوصفها هيئة أنشأتها الجمعية العامة ومجلس الأمن معا، مخولة للعمل في مجالي الأمن السياسي والتنمية على حد سواء.

ثالثا، ينبغي النظر إلى الصلة بين العدالة الانتقالية والعملية السياسية والتنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي من المنظور الصحيح، كما ينبغي اتخاذ تدابير متكاملة لتعزيز سيادة القانون والعدالة القضائية. إن العدالة الانتقالية ليست مسألة قانونية فحسب، بل يجب أن تسهم أيضًا في إرساء السلام والاستقرار الدائمين، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلد المعني، وكذلك رفاهية السكان المحليين على المدى الطويل. وينبغي الاضطلاع بجهود إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل النهوض بعملية العدالة الانتقالية. ويتعين أيضا اتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية، مثل القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل، من أجل تعزيز السلام وتحقيق المصالحة الوطنية والقضاء على تهديدات الصراع الكامنة.

ويجب تسليط الضوء على سيادة القانون والعدالة على الصعيدين الوطني والدولي. وقد ظلت العديد من النزاعات المستمرة في العالم اليوم من دون حل منذ عقود، مع تصاعد حدة الخلاف بين الأطراف، وهو وضع يرثى له. وغالبًا ما تمثل هذه المواقف الصعبة العواقب المريرة لانتهاك التوافق الدولي وتعطيل النظام الدولي القائم على القانون الدولي.

وتشكل المبادئ الأساسية للقانون الدولي، مثل الالتزام بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية، وحظر التهديد باستخدام القوة واستخدامها، جوهر ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعم النظام الدولي المعاصر والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي التي يجب على الدول الالتزام بها. إنها تجسد المعنى الحقيقي لسيادة القانون على المستوى الدولي.

ولأن مجلس الأمن يشكل حجر الزاوية في هيكل الأمن الدولي، فيجب عليه أن يتحمل المسؤولية النبيلة المتمثلة في دعم القانون الدولي والقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية. ويحتاج إلى تحقيق تقدم فعلي في التسويات السياسية، ودعم المساعي الحميدة، والوساطة والحفاظ على الوحدة والتعاون، وضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها منع نشوب الصراعات وحلها بشكل حقيقي، وتجنب إحداث المزيد من الخلاف والانقسامات. وينبغي بذل الجهود لتمكين شعوب العالم من التمتع بنفس رؤية السلام والازدهار وتيسير بناء مجتمع يضمن مستقبلا مشتركا للبشرية.

وكما قال الأمين العام السابق الراحل عنان في الجمعية العامة في شهر أيلول /سبتمبر ٢٠٠٤:

”على الذين يسعون إلى فرض الشرعية أن يجعلوا أنفسهم تجسيداً لها؛ وعلى الذين يتذرعون بالقانون الدولي أن يطبقوه على أنفسهم“. (A/59/PV.3، الصفحة ٤)

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بكم سيدي، مع نائب وزير خارجية إستونيا ووزراء خارجية النيجر وإسبانيا وغواتيمالا. وأود أن أشكر مملكة بلجيكا على عرض هذا الموضوع الهام على مجلس الأمن. ونعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات، السيدة باشيليت، والأب دي رو والسيدة سوكا، على بياناتهم المهمة. لقد أسهمت تجاربهم المباشرة في تنفيذ مختلف آليات العدالة الانتقالية، إسهاما كبيرا في فهمنا بشكل أفضل لمزايا تلك الآليات والتحديات التي تواجهها.

وتتطلب المأساة الحقيقية التي يعيشها السكان بعد انتهاء الصراع، إرساء سيادة القانون بشكل عاجل في دولة يمكن للبشر أن يعيشوا فيها بحرية، وتحترم حقوق الإنسان ويخضع فيها التشريع للقانون الدولي. وتصبح استعادة أو إرساء سيادة القانون أمرًا ضروريًا لحماية كرامة الإنسان، وهو هدف العدالة الانتقالية. ومع ذلك، فإن هذه ليست مهمة سهلة. لذلك، يجب علينا أن نواصل دراسة وتحسين الأدوات المختلفة المتاحة لنا لتعزيز آليات العملية الانتقالية، وضمان استعادة السلام والأمن بشكل دائم للمجتمعات التي وقعت ضحية للصراعات.

وعندما يعاني المجتمع من الصراع، تظهر أنواع مختلفة من الضحايا. وهذا هو السبب في أننا نفهم أن تصنيف أنواع الضحايا يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع القوانين والقواعد والبروتوكولات ولوائح لجان الحقيقة والمحاكم واللجان الخاصة، فضلاً عن المؤسسات الأخرى التي تم إنشاؤها لتنفيذ العملية الانتقالية بعد انتهاء النزاع. ولهذا الأمر أهمية قصوى من أجل الاستجابة بشكل مباشر ومحدد لانتهاكات الحقوق، لأجل إنشاء آليات أكثر فعالية للمصالحة. ويجب أن تشمل عمليات ما بعد الصراع آليات محددة لتقديم الإغاثة والمساعدة للأسر، وكذلك لوضع برامج لجمع شمل الأسرة، والبحث عن المفقودين، والحق في الحصول على معلومات بخصوص أفراد الأسرة والتعويضات عن الأضرار المعنوية.

علاوة على ذلك، تود الجمهورية الدومينيكية إبراز أهمية إدراج تحليل جنساني في التدابير الموضوعة لضمان الحقوق والعدالة والجبر وعدم التكرار. ويجب أن تؤخذ في الحسبان الحقائق والاحتياجات والطبيعة المتطورة لأدوار النساء الناجيات من النزاع، لا سيما فيما يتعلق بمنع الإفلات من العقاب.

ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ شعب كولومبيا على جهوده لتحقيق الانتقال من حالة الصراع إلى حالة السلام الدائم والمصالحة والتقدم لسكان كولومبيا، بمن في ذلك الضحايا والأطراف الفاعلة المشاركة في النزاع. ولا شك أن العدالة الانتقالية تفرز تحديات كبيرة، على غرار الاستخدام الأمثل للوقت، ورصد الميزانيات لتشغيل مختلف الآليات، ومشاركة الضحايا ووضع بروتوكولات خاصة ومحددة لتكون بمثابة مبادئ توجيهية.

ومع ذلك، فنحن على ثقة من أن هذه التحديات سيتم التغلب عليها بنجاح، وأن الشعب الكولومبي سوف يبرز كمجتمع أقوى وأكثر أمانًا وأكثر صمودا وأكثر اتحادًا. لقد شاهدنا أثناء زيارة أعضاء مجلس الأمن لكولومبيا العام الماضي بشكل مباشر الجهود التي تبذلها الحكومة والأطراف والجمهور العام لتنفيذ آليات الانتقال السلمي. ولاحظنا أيضا الدور الهام الذي تؤديه بعثات مجلس الأمن والدعم الكبير الذي تقدمه لعمليات السلام وما بعد الصراع.

أخيرا، يجب على أعضاء مجلس الأمن بذل جهد أكبر لتعزيز ثقافة السلام. ويتعين علينا كمجتمع دولي، الكفاح من أجل استعادة السلام وتعزيز أيديولوجية للتحولات الفعالة نحو السلام والديمقراطية والعدالة وضمانات عدم التكرار، مع تجنب الاستقطاب السياسي لهذه العمليات بأي ثمن.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة البلجيكية على تنظيم مناقشة اليوم الهامة للغاية بشأن هذا الموضوع. وأشكر أيضًا جميع مقدمي الإحاطات على مداخلاتهم. كما نرحب ترحيبا حارا بوزراء خارجية النيجر وغواتيمالا وإسبانيا ونائب وزير خارجية إستونيا.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وعلى المستوى الدولي، تؤدي العدالة دورًا بالغ الأهمية في العلاقات بين الدول، وقد عززت مكانتها في القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة نفسه. وبالمثل، على المستوى الوطني، يمكن للعدالة الانتقالية في حالات الصراع وما بعد الصراع، الاضطلاع بدور مهم في المصالحة الوطنية وتحقيق التنمية.

لقد أولت الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص، أهمية حيوية لتعزيز العدالة وسيادة القانون والمصالحة الوطنية بعد الصراع، وكذلك لمنع العودة إلى الصراع في المستقبل. وبمرور الوقت، استخدم مجلس الأمن جميع أدواته لمعالجة العدالة الانتقالية في سياقات الصراع وما بعد الصراع. وأود أن أعرض النقاط التالية في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن تتحقق العدالة، ويجب إقامة العدالة. فهي يمكن أن تكون نتيجة فورية، ولكنها كذلك وسيلة لتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في الوحدة الوطنية والمستدامة التنمية. ويتعين على جميع الجهود الرامية إلى تعزيز العدالة الانتقالية وبناء السلام بعد انتهاء النزاع أن تبقي هذا الهدف الطويل الأجل في الاعتبار دائما، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وعلى الرغم من أن الماضي قد يكون ثقيلا وصعبا، فإن التركيز على مستقبل مستدام وسلمي ومزدهر يمكن أن يكون السبيل للمضي قدما. ونحن مدينون للأجيال المقبلة بالاختيار الصحيح.

ثانيا، ينبغي أن تكون العدالة الانتقالية بملكية وطنية وقيادة وطنية. فكما ذُكر آنفاً، تعكس العدالة الانتقالية محاولات المجتمع للتعامل مع تركة من انتهاكات الماضي الواسعة النطاق. وينبغي أن تكون العدالة الانتقالية قائمة على المجتمع وأن تؤدي دورا متناغما بالاقتران مع المحاولات الأخرى لتضميد جراح المجتمع.

وعلى هذا النحو، ينبغي أن تتحمل الدولة المعنية المسؤولية الرئيسية عن تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة فيها وعن مستقبلها. وأود أن أشدد هنا على نقطة واحدة في تقرير الأمين العام، ذكرت كذلك في إحاطة السيدة باشيليت، وهي أنه لا يمكن استيراد العدالة الانتقالية أو فرضها من الخارج. فتنفيذ العدالة الانتقالية بقيادة محلية وبشكل مناسب محليا أمامه أفضل فرص لتحقيق النجاح. وبعبارة أخرى، فإن الملكية الوطنية والقيادة الوطنية هي السبيل الوحيد للمضي قدما، ولا يمكن أن تحل جميع النزاعات بتطبيق نهج الحل الواحد لجميع المشكلات.

ثالثا، إن المساعدة الدولية مهمة للغاية ويمكن أن تكون أكثر فعالية عندما تستند إلى الاحتياجات والخصائص والقدرات الوطنية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على المساعدة في بناء وتعزيز المؤسسات والآليات الوطنية وفقا للظروف الوطنية. والتدريب والمعارف وتبادل الخبرات مفيدة جدا في معظم الحالات. وينبغي أن يكون ضمان الانتقال السلس هو المعيار المرجعي للمساعدة الدولية، لا سيما فيما يخص بعثات الأمم المتحدة.

رابعا، ينبغي أن يراعي وضع وتنفيذ عمليات وآليات العدالة الانتقالية أثرها على النساء والشباب والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى في عمليات بناء السلام وعلى الدور النشط الذي تقوم به.

خامسا، يمكن للترتيبات الإقليمية أن تؤدي دورا بناء في مساعدة عمليات السلام والمصالحة، وفقا للنقاط المذكورة أعلاه ومبادئ القانون الدولي.

لقد أنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفها الآلية المركزية للسلام والأمن والاستقرار في جنوب شرق آسيا، معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة وآليات أخرى للاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وتبادل الخبرات بشأن المصالحة وبناء السلام وتعزيز دور المرأة والطفل.

وفي الختام، فإننا دائما نتكلم بصراحة، استنادا إلى تجربة فييت نام نفسها، ونتعاطف مع البلدان والشعوب التي تمر بمراحل صعبة من النزاع وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويمكنها التعويل على دعمنا المستمر داخل المجلس وخارجه.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد اقترحت بلجيكا إجراء مناقشة بشأن موضوع بالغ الأهمية، ونحن ممتنون لها على ذلك. ونرحب بحضور الوزراء هنا، ونرحب كذلك بالسيدة باشيليت وبالمتكلمين الرئيسيين الآخرين، ونشكرهم على مساهمتهم في هذه المناقشة بشأن دور العدالة الانتقالية في الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ على السلام في حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع.

ونعتقد أن النهج الذي صيغ فيما يتعلق بموضوع مناقشتنا هو النهج الصحيح. فمن المهم تحديد دور العدالة الانتقالية وأكثر أشكالها فائدة في تحقيق هدفها الرئيسي، وهو إقامة سلام دائم ومنع استئناف النزاع. والنزاعات المسلحة الداخلية هي مثال رئيسي على استخدام القوة العسكرية في عالم اليوم، وهناك اتجاه خطير نحو انتشارها في سياق الإطاحة بالحكومات الشرعية أو زعزعة استقرارها من خلال التدخل الخارجي أو نتيجة لهما.

والنزاعات لا تنشأ من تلقاء نفسها، وبالتالي يجب علينا أن نتبع، في حل كل واحدة منها، نهجا يأخذ أسبابها في الحسبان. والعدالة الانتقالية ليست دائما العنصر الأساسي لإحلال السلام. فالمهم هو عدم التمادي ووصف نفس الدواء لجميع المرضى، بمعزل عن التشخيص أو أعراض المرض. غير أن ذلك لا يعني أنه لا ينبغي استخدام أدوات العدالة الانتقالية الشاملة المتاحة حيثما تكون ضرورية. فتلك ظاهرة متعددة الأبعاد لا تشمل الآليات القانونية فحسب، بل والآليات السياسية كذلك، والجهود الوطنية والدولية ضرورية لإحلال السلام في دول محددة.

ونحن لسنا مقتنعين بأن مذكرة الأمين العام التوجيهية لعام ٢٠١٠ بشأن نهج الأمم المتحدة تجاه العدالة الانتقالية، الذي وضع من دون مشاركة الدول الأعضاء، على صواب في جميع جوانبها في هذا الإطار.

لقد مرت الأمم المتحدة بمراحل مختلفة في استخدام أدوات العدالة الانتقالية. ففي أوائل التسعينات، علقت آمال كبيرة على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اللتين أنشأهما المجلس. غير أنه بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح من الواضح بالفعل أن هذه

الآلية لم تكن فعالة. فعلى الرغم من مختلف البيانات السياسية التي أدلت بها الدول ومواقفها، فإن التقييم الحقيقي من جانب جميع الأطراف لعمل تلك الهيئتين يكاد يكون متطابقا.

وقد وافق المجلس، أولا، على إصلاحها المكلف، الذي عرف باستراتيجية الإنجاز، ثم عدل عن استخدام تلك الآليات. ثم تحول اهتمام المجتمع الدولي من بعد إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهي هيئة تبدو جذابة جدا للكثيرين لأنها، خلافا لمحكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا، تقوم على مبدأ التكامل. فكان من المفترض ألا تحل محل العدالة الوطنية بل أن تكملها. غير أن الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها المحكمة تبين أن فكرة التكامل ظلت حبرا على ورق، في حين تجلى الاتجاه العام نحو تسييس عمل الهيئات القضائية الدولية في أبشع صوره.

إن أهم إنجاز دولي في مكافحة الجرائم المرتكبة ضد السلام والإنسانية، حتى الآن، هو محكمة نورمبرغ. فقد أنشئت على أساس وحدة جميع الحلفاء في التحالف المناهض لهتلر بناء على مبدأ الإجراءات القضائية العادلة. ولم تكن تلك المحكمة بحاجة إلى أي نوع من أنواع استراتيجيات الإنجاز أو أي تدابير خاصة ومكلفة للحفاظ على إرثها. ولا جدال في سلطة قرارات محكمة نورمبرغ، على الرغم من كل الوقت الذي انقضى.

لنعد إلى عالم اليوم. في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح من الواضح أن أكثر أشكال العدالة الانتقالية فعالية هي تلك القائمة على الحوار الوطني في البلدان المتأثرة بالنزاعات، وتكملها جهود الأمم المتحدة. فإرساء واقع ما بعد النزاع أمر مستحيل من دون التركيز على التقاليد المحلية والسمات المحددة. ولجان الحقيقة والمصالحة ضرورية في بعض الأماكن، لأغراض المصالحة، ولكن لا بد من آليات تقليدية في أماكن أخرى، مثل محاكمات ”الغاكاكا“ في رواندا.

وإذ أن المصالحة الوطنية السليمة هي العامل الحاسم في النجاح في حل النزاع ومنع استئنافه، فإننا نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تركز جهودها على توفير أنسب أشكال المساعدة التقنية لاستعادة نظام عدالة وطني وهيئات إنفاذ القانون التي دمرها النزاع. ويجب أن تكون الأمم المتحدة، في هذه العملية، جهة فاعلة تقدم أمثلة على الممارسات الجيدة وتقترح حلولا بدلا من إثارة المشاكل. وفي هذا الصدد، ليس من المقبول دائما أن تقدم الأمم المتحدة مطالب غير مشروطة، مثل عدم مقبولية العفو أو الدور الرئيسي لعنصر دولي في هيئات القضاء والتحقيق المختلطة.

ومن المهم مناقشة حالات إساءة استخدام العدالة الانتقالية بشكل علني. ومن الشائع، في وثائق الأمم المتحدة، أن يكتب عن تلك الآليات بأرفع العبارات. والنقد الوحيد الذي نسمعه يتعلق بالافتقار إلى الدعم السياسي أو الافتقار إلى التمويل أو حقيقة أنه ليس لضحايا الجرائم دور نشط على نحو مناسب.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي استخدام آليات العدالة الانتقالية لتعزيز انتصار أحد أطراف النزاع على الآخر أو لتسوية الحسابات السياسية، كما لا ينبغي استخدامها لإثارة تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لدولة ما ضعفت بسبب النزاع.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب التمييز بين العدالة الانتقالية والتلاعب السياسي المباشر تحت ستار مكافحة الإفلات من العقاب، وهي ممارسة تترسخ للأسف في منظمتنا. ومن الأمثلة المحزنة الآلية الدولية المحايدة والمستقلة غير المشروعة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

والطريقة للمساهمة الحقيقية في كفالة مساءلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بمن فيهم الناشطون في سورية، هي إعادتهم إلى أوطانهم ومحاكمتهم في محاكم القضاء الوطني، وفقا لاتفاقيات مكافحة الإرهاب، مع الالتزام، بموجب تلك الاتفاقيات، بتسليمهم أو محاكمتهم. وبطبيعة الحال، سيستند ذلك إلى مبدأ حتمية العقاب وتناسبه مع الجريمة المرتكبة.

ونحن مقتنعون بأنه لا ينبغي أن تقتصر مسائل العدالة الانتقالية في عمل مجلس الأمن على البحث عن صيغة عالمية، بل ينبغي أن تعكس الحقائق الخاصة بكل بلد وولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية. ولا ينبغي للأمم المتحدة أن تملي المبادرات الوطنية بل أن تشجعها وتكملها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز أعماله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة. وسيبدأ الضوء الأحمر الموجود على طوق الميكروفون بالوميض بعد مرور أربع دقائق. وأود أيضا أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنعلق هذه المناقشة المفتوحة في الساعة ١٣/٠٠ وسنستأنفها في الساعة ١٥/٠٠.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غواتيمالا.

السيد برولو فيلا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئ بلجيكا على رئاستها لمجلس الأمن، ولا سيما الوزير غوفين على دعوته لعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تذكرنا بأنه في أي عملية لبناء السلام، تتسم آليات العدالة الانتقالية بالأهمية لتحقيق سلام وطيد ودائم بهدف المصالحة بين الناس الذين يمرون في حالة نزاع.

وأخاطب المجلس لأول مرة، بصفتي وزير خارجية جمهورية غواتيمالا، نظرا للأهمية التي توليها الإدارة الغواتيمالية الجديدة لهذه المسألة ولمختلف أجهزة الأمم المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة لتمثيل حكومة الرئيس أليخاندرو جياماتي فايا، الذي عقد العزم على توفير الأمن والرفاه لمواطنيها ويعطى الأولوية لكرامة الإنسان والصالح العام من خلال تطبيق العدالة. تعترف إحدى الركائز الاستراتيجية لخطة سياسة الحكومة للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ بالدور الحيوي لتعددية الأطراف، ولا سيما دور مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين.

وتبذل حكومة بلدنا جهودا لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية تتيح لنا المجال للحد من الاستقطاب الاجتماعي وبناء الثقة والحكم والاستقرار القانوني التي من شأنها أن تجتذب الاستثمار وتعزز التنمية الاقتصادية والشاملة للمجتمع من أجل كفالة عدم تأليب أبناء الشعب الغواتيمالي ضد بعضهم البعض على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، نرى أن من الحيوي التطلع إلى المستقبل، وبناء المستقبل وإيجاد مجالات للحوار والتفاوض في البحث عن أهداف مشتركة تعود بالفائدة على جميع السكان.

وعقب توقيع اتفاقات السلام في غواتيمالا في عام ١٩٩٦، أنشئت أمانة السلام ككيان يقدم المشورة وينسق تنفيذ تلك الاتفاقات على الصعيد الوطني. وقد أسهمت تلك المؤسسة النموذجية في جهود بناء السلام.

وقد بذلت غواتيمالا جهودا لتعزيز نظامها القضائي. والآن، في بداية فترة إدارة الرئيس جياماتي، ستواصل الحكومة إعطاء الأولوية لكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء وتعزيز المؤسسات ذات الصلة بطريقة فعالة ومسؤولة.

وفيما يتعلق بدور دولة كولومبيا والتزامها الدولي بالسلام، فقد أسهمت تاريخيا بأفراد عسكريين في عمليات حفظ السلام كعنصر مهم في سياستها الخارجية، ولديها حاليا معتمرو خوذ زرقاء منتشرون في سبعة بعثات حفظ السلام. وتؤكد غواتيمالا من جديد التزامها للمجلس بمواصلة إرسال القوات، لأن هذه البعثات هي إحدى المهام النبيلة للمنظمة لمساعدة الذين يمرون بظروف بالغة السوء.

ويجب التصدي في هذا المحفل للتحديات العالمية، مثل صون السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان، لأنهما يتطلبان إرادة سياسية موحدة من المجتمع الدولي. وبعد خمسة وسبعين عاما من إنشاء هذه المنظمة، نؤمن بالدور الحاسم للأمم المتحدة في حل النزاعات وتعزيز سيادة القانون.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الخارجية، والاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا.

السيدة غونثاليث لايا (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أخاطب مجلس الأمن لأول مرة بصفتي وزيرة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا – وهو اليوم بلد ديمقراطي قوي، ودولة تحكمها سيادة القانون واحترام كبير لحقوق الإنسان. ومع ذلك، تدرك إسبانيا أيضا أنها عانت، قبل جيل واحد تقريبا، من حرب أهلية دموية أسفرت عن دكتاتورية طويلة. وحتى بعد أن أصبحت ديمقراطية، عانى البلد من ويلات الإرهاب.

ونؤمن إيمانا راسخا بنموذجنا، الذي يقوم على التحول الديمقراطي والمنصوص عليه في دستور عام ١٩٧٨. وكانت تجربة حقيقية في مجال العدالة الانتقالية وضعت موضع التنفيذ. ومع ذلك، فإننا ندرك أنه يجب علينا أن نواصل الاستجابة لمطالب المواطنين والمجتمع المدني. وتبيّن لنا تجربتنا أنه لا يوجد بلد محصن من الخطر الهائل المتمثل في خطاب الكراهية وإشاعة الخوف، الذي يمكن أن يتحول بسهولة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، ورفض مبادئ الديمقراطية وقيمها، وفي نهاية المطاف، إلى نزاع.

وهذا هو السبب في أن جهود العدالة الانتقالية التي تبذلها إسبانيا هي جهود داخلية ودولية على حد سواء. أما على الصعيد الوطني، فقد اعتمدنا قانون الذاكرة التاريخية في عام ٢٠٠٧ لكي لا نترك أحدا وراءنا بالاستماع إلى شهادات الضحايا والحفاظ على ذاكرتهم حتى لا يتم نسيانهم.

وعلى الصعيد الدولي، تلتزم إسبانيا التزاما راسخا بعمليات العدالة الانتقالية في جميع أنحاء العالم. وفي الثمانينات من القرن الماضي، أيدت إسبانيا الجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا التي أدت إلى اتفاقي اسكيبولاس الأول والثاني. وتعمل إسبانيا اليوم مع الأمم المتحدة لدعم عملية العدالة الانتقالية في كولومبيا.

ويجب أن نؤكد مرارا وتكرارا أن السلام والعدالة ليسا واقعين متناقضين. فلا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون عدالة، في حين لا يمكن تحقيق العدالة بدون الحقيقة والمساءلة والاعتراف بكرامة الضحايا وتعويضهم. وفي هذا الإطار أود إبراز ثلاثة عناصر.

الأول هو مكافحة الإفلات من العقاب. وقد وضع المجتمع الدولي أداة قيمة لتحقيق ذلك الهدف وهو نظام روما الأساسي. ولهذا السبب نرى أنه يجب على أعضاء المجلس أن يتعاونوا مع المحكمة الجنائية الدولية. وعلينا أن نعزز المحكمة وننشطها لجعلها أكثر كفاءة، وأن نوسع قاعدتها – عدد الدول الأطراف – إذا أردنا أن نكرس عالمية العدالة. وتتيح لنا العملية التي تبدأ هذا العام لانتخاب المدعي العام الجديد وستة من القضاة فرصة مثالية للقيام بذلك.

ثانيا، يجب احترام كرامة الضحايا. إن رعاية ضحايا الإرهاب وضحايا قمع المدافعين عن الديمقراطية أولوية لحكومة بلدي. فهم لا يستحقون الاعتراف والجبر فحسب، بل إن شهاداتهم أيضا أداة وقائية فعالة للغاية. ولهذا السبب نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يأخذ في الاعتبار أوجه التآزر بين الخطط المتعلقة بحماية المدنيين وتلك المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وتلك المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن دور المرأة أساسي في أي عملية انتقالية. ويجب أن يكون إدراجها شاملا لكل القطاعات وأن يطبق على مراكز صنع القرار. وفي هذا الصدد، تعهدت إسبانيا، بالاشتراك مع فنلندا، بتحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال الالتزام بمبادرة عام ٢٠٢٥.

ثالثا وأخيرا، فإن الحقيقة وضمانات عدم التكرار أساسية. وأحث أعضاء المجلس على أن يضعوا ذلك في الاعتبار عند تحديد ولايات بعثات السلام أو الممثلين الخاصين للأمين العام. وفي هذا العام تبلغ منظمتنا التي تسعى جاهدة إلى تحقيق السلام العالمي عامها الخامس والسبعين، وهي تحظى بدعم إسبانيا الذي

لا يلين. لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، ولكننا نعرف طريقنا. ويجب أن نواصل الإيمان بتعددية الأطراف لأنها وحدها يمكن أن تعزز السلام في البلدان التي لم يتحقق فيها ذلك بعد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): مواجهة الماضي والسعي إلى مستقبل أفضل – تلك هي الروح التي تتمحور حولها العدالة الانتقالية الدولية. تسهم المبادرات الناجحة للعدالة الانتقالية في بناء السلام وإدامته، وتسهم في الأجل الطويل في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز المؤسسات وإرساء سيادة القانون، وهما أمران حاسمان في تحقيق سلام دائم ممكن. ومن المهم التأكد من أن مبادرات العدالة الانتقالية لا تضر بالسلام بل تساعد على إدامته.

وأعتقد أن الثقة هي التي تصنع مجتمعا يسوده السلام – الثقة بين الناس وثقة الشعب في حكومته. فكثيرا ما يفتقر المجتمع الذي عانى من النزاع إلى الأساس الذي تقوم عليه الثقة أو يشهد تدمير ذلك الأساس أثناء النزاع. في مثل تلك اللحظات، يغلب على الناس الخوف وعدم اليقين والمظالم ويُحرمون من الوصول إلى العدالة. وهذا هو بالضبط السبب في أن نهج الأمن البشري مهم جدا في تنفيذ مبادرات العدالة الانتقالية. وما ينبغي أن نهدف إليه ليس معاقبة الجناة من خلال نهج من القمة إلى القاعدة فحسب، بل أيضا دعم تحويل مجتمعنا إلى دولة يمكن للناس أن يعيشوا فيها حياة ممكّنة خالية من الخوف. إن بناء مؤسسات قوية وفعالة وجديرة بالثقة جزء لا يتجزأ من بناء السلام وإدامته وينبغي أن يظل جزءا حاسما من العدالة الانتقالية أيضا.

وأود هنا أن أشدد على أن الشرعية والشمولية والملكية المحلية أمور أساسية لنجاح تنفيذ العدالة الانتقالية، ولا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية. فما من نهج واحد يناسب الجميع. بل ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار السياق المحلي والتاريخ والثقافة في كل حالة على حدة. ويجب اعتبار عمليات وآليات العدالة الانتقالية مشروعة وشاملة وأن تستند إلى الملكية المحلية إذا أريد لها أن تكسب ثقة السكان. ويجب أن يهدف الدعم الدولي إلى مساعدة البلدان المشاركة في عملية العدالة الانتقالية في سعيها إلى الاعتماد على نفسها.

وتلتزم اليابان بدعم إنشاء وتحسين النظم والمؤسسات القضائية والأمنية. وما فتئنا ندعم البلدان المتضررة من النزاعات، مثل كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وأفغانستان والعراق، من خلال توفير بناء القدرات ودعم إصلاح القضاء وقطاع الأمن. وتشارك اليابان أيضا بنشاط في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام وإدامته وهي مدافع فخور عن أهمية بناء المؤسسات، بما في ذلك في سياق العدالة الانتقالية. وفي الشهر الماضي، تم تعيين اليابان بصفة أحد نائبي رئيس لجنة بناء السلام لعام ٢٠٢٠. وتتطلع اليابان إلى العمل عن كثب مع كندا بصفتها ترأس اللجنة ومع كولومبيا بوصفها نائب الرئيس المشارك. ونود أن ننتهز تلك الفرصة لزيادة تعزيز التعاون بين اللجنة ومجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. ونرحب بالمدخلات الحاسمة التي قدمتها الإحاطات، بما في ذلك مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي النرويج.

تكشف العدالة الانتقالية البعد الإنساني للنزاع بوضع حقوق الضحايا في المقام الأول. وفي المجتمعات الخارجة من النزاع، تشكل الاستجابات الشاملة والفعالة استثمارا في السلام والاستقرار والعدالة والديمقراطية. تضم العدالة الانتقالية مجموعة واسعة من التدابير، من ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية واحترام حق الضحايا في معرفة الحقيقة والاعتراف بمعاناتهم إلى التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم. وللمؤسسات الفعالة والشاملة للجميع على جميع المستويات دور حيوي. يجب على المجتمع بأسره أن يتقبل الماضي وأن يعمل من أجل المصالحة. ومع ذلك، فليس هذا بالأمر السهل. إذ توضع تدابير العدالة الانتقالية في ظروف سياسية معقدة وحساسة. وقد شهدنا في مفاوضات السلام أن الإفلات من العقاب هو إحدى أصعب المسائل. وكثيرا ما يكون من يتمتعون بأكبر قدر من النفوذ لإنهاء النزاعات هم الأقل احتمالا للخضوع للعدالة على جرائمهم.

وكما سمعنا هذا الصباح، أظهر اتفاق السلام الكولومبي أن أهداف السلام والعدالة للضحايا يمكن أن يعزز بعضها بعضا. واليوم، وبعد مرور ثلاث سنوات على تنفيذ الاتفاق، تعمل لجنة تقصي الحقائق والولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ووحدة البحث عن المفقودين بكامل طاقاتها. وقد أدى الدعم المقدم من مجلس الأمن دورا حاسما. وعلى الرغم من أن تجربة كولومبيا في مجال العدالة الانتقالية لا تخلو من التحديات والخلافات، وإن كانت حاسمة في حد ذاتها، فإنها توفر لنا أيضا دروسا هامة لعمليات السلام الأخرى.

وينبغي إشراك المجتمع المدني، ولا سيما النساء، بدءا من تصميم آليات العدالة الانتقالية إلى تنفيذها. ويجب النظر إلى المرأة على أنها من بناة السلام لا من الضحايا. ومن خلال إدماج منظور المساواة بين الجنسين، تتحسن الظروف لمجتمعات شاملة وديمقراطية تحترم فيها حقوق الإنسان. ومن الأمثلة على ذلك أفرقة الشرطة المتخصصة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فهي تدعم الشرطة الوطنية في منع العنف الجنسي والجنساني والتحقيق فيه ومقاضاة مرتكبيه.

وأود أن أذكر أربعة تدابير يمكن أن تتخذها الأمم المتحدة لتعزيز عملنا. أولا، ينبغي أن تشمل ولاية عمليات الأمم المتحدة للسلام تقديم الدعم لمبادرات العدالة الانتقالية المملوكة وطنيا. يمكننا هنا استخلاص الدروس من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثانيا، ينبغي تشجيع مبعوثي الأمم المتحدة وممثليها الخاصين على تعزيز مبادرات العدالة الانتقالية وإدماجها على جميع مستويات عمليات السلام. ثالثا، يجب على المجلس أن يعزز شراكته مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، الذي اعتمد في العام الماضي سياسة للعدالة الانتقالية لدعم المصالحة. وأخيرا، يمكن الاستفادة على نحو أفضل من الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام أمام المجلس. وهناك دروس قيمة مستفادة من البلدان التي مرت بعمليات العدالة الانتقالية.

وعندما يتم ذلك بشكل صحيح، تحدث العدالة الانتقالية تحولا، وتوفر للمؤسسات المحلية الشرعية لتسلك المسار الصعب نحو السلام الدائم. وعندما تتخذ المجتمعات التي مزقتها الحروب خطوات حاسمة نحو السلام، ينبغي لنا، نحن المجتمع الدولي، أن ندعم تلك الجهود بكل طريقة ممكنة. فضحايا النزاع لا يستحقون أقل من ذلك.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن مسألة مدى ارتباط السلام والعدالة أحدهما بالآخر تكمن في صميم مناقشتنا اليوم. وقد أجاب المجلس على هذا السؤال بقوله إن اتباع نهج شامل إزاء العدالة الانتقالية، بما في ذلك تعزيز تضميد الجراح والمصالحة، أمر بالغ الأهمية لتوطيد السلام

والاستقرار. وهذا بيان واضح وقوي، ونحن نتفق معه تماما. ويشمل هذا النهج الشامل أبعاد الحقيقة والعدالة والجبر وضمان عدم التكرار – أي المنع.

ويتمثل الغرض العام للعدالة الانتقالية في الواقع في مساعدة المجتمعات على تجاوز الماضي الصعب، الذي غالبا ما يكون مؤلما، وتعزيز المصالحة ودعم إيجاد سبيل مشترك للمضي قدما نحو تحقيق سلام مستدام. ولذلك، فإن العدالة الانتقالية هي أيضا عنصر رئيسي لمنع نشوب النزاعات وتنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. والإمساك بزمام هذه العمليات على الصعيد الوطني أمر أساسي. ولكن في كثير من الحالات، ولا سيما عندما تُرتكب جرائم وحشية على نطاق واسع، فإن المساعدة الدولية أو الإقليمية لا تكون مفيدة فحسب، بل إنها تكون في الواقع ضرورية.

وهناك العديد من الأمثلة على أداء لجان تقصي الحقائق والمصالحة لدور داعم في حالات ما بعد النزاع. ولا غنى عن الالتزام بالحق في معرفة الحقيقة. فلكل من عانى من الفظائع الحق في معرفة من المسؤول؛ ولكل من اختفى أفراد أسرته الحق في معرفة مصيرهم وأماكن وجودهم؛ ولكل مجتمع وقعت فيه هذه الجرائم الحق في أن يتعلم تاريخه، دون أكاذيب أو إنكار. وهي عمليات مؤلمة لا محالة، ولكنها تشكل الأساس للمضي قدما معا ولاتخاذ التدابير اللازمة لكفالة عدم تكرار ذلك. كما أن تلك العمليات تتيح للضحايا شغل مكانهم المستحق في المناقشة – وهو مكان كثيرا ما يُحرمون منه. وقد سمعنا في مناقشات الأمس (انظر S/PV.8721) إلى أي حد تُهمل مظالم الأطفال ودعواتهم إلى تحقيق العدالة في عمليات السلام، مع ما يترتب على ذلك من نتائج مدمرة بالنسبة للسلام المستدام. ويمكن قول أشياء مماثلة فيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ضمان العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات الفردية، فإن العدالة الانتقالية يجب أن تعالج، على وجه الخصوص، سياق عدم المساواة بين الجنسين والظلم، الذي يؤدي إلى نشوب النزاعات.

ولئن كان لدى المجلس أساس مفاهيمي قوي للعمل من خلاله، فإن سجله العملي أمر مختلف. بداية، لا توجد إرادة سياسية جماعية لدى أعضاء المجلس لترجمة الاتفاقات المواضيعية المتعلقة بالعدالة إلى واقع عملي. ففي حالة ميانمار، لم ينظر المجلس بجدية حتى في الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بالإجماع، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، بشأن التدابير التحفظية التي يتعين أن تتخذها سلطات ميانمار على أساس اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، كما أنه لم يعترف بهذا الحكم. وبذلك، يضيع المجلس فرصة فريدة للمساعدة على ضمان عدم التكرار.

وفي النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، فإن المجلس قد تجاهل أساسا البعد المتعلق بالمساءلة والعدالة وترك الأمر للجمعية العامة التي أنشأت، نتيجة لذلك، الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ولكن، من باب الإنصاف، هناك أيضا صعوبة مفاهيمية في إسناد مهام العدالة الانتقالية للمجلس. وبطبيعة الحال، هناك عمليات لحفظ السلام أدرج المجلس العناصر ذات الصلة في ولاية كل منها. وتتضمن المذكرة المفاهيمية المفيدة جدا (S/2020/98، المرفق) قائمة بتلك العمليات. ولكن المجلس غالبا لن يظل منخرطا على مدى السنوات الطويلة التي غالبا ما تكون مطلوبة لتحقيق العدالة الانتقالية.

وتأتي لجنة بناء السلام على رأس هيئات الأمم المتحدة غير المستخدمة بما فيه الكفاية رغم أن ولايتها تتمثل في ”دعم وضع استراتيجيات متكاملة من أجل إرساء الأساس للتنمية المستدامة“، التي تمثل العدالة الانتقالية عنصرا رئيسيا لتحقيقها. ومن ثم، ينبغي أن نركز بشدة في المناقشات الجارية بشأن لجنة بناء السلام على هذا البعد. وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة مجهزة لمساعدة جميع الدول التي ليس لديها تشكيلة

تابعة للجنة بناء السلام ولكنها لا تزال تواجه تحديات في مجال العدالة الانتقالية.

ومن المناسب القول إنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة، رغم أن هذه المقولة لم تعد شائعة مثلما كان عليه الحال قبل بضع سنوات. ومع ذلك، فإننا نعطي عمليا الأولوية للسلام على العدالة في كثير من الأحيان. ومن المؤكد أن المجلس يفعل ذلك. فكم مرة سمعنا في هذه القاعة أن مشاركة المحكمة الجنائية الدولية في مسألة دارفور ليست غير مبررة فحسب، بل إنها في الواقع ضارة بالسلام والاستقرار في السودان؟ ومن المفارقات أن هذه المشاركة صادر بها تكليف عن المجلس. وكما اتضح، يبدو أن السلطات في السودان قد خلصت إلى استنتاج مختلف. ونتابع عن كثب التقارير المتعلقة بإمكانية نقل المتهمين الصادر بحقهم لوائح اتهام عن المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في دارفور. ومجرد إجراء تلك المناقشات في حد ذاته هو أقوى بيان ممكن لدعم أهمية العدالة بالنسبة لتحقيق السلام المستدام.

ونأمل، بطبيعة الحال، أن تجري عمليات النقل هذه. وسيكون إجراء محاكمات في لاهاي شكلا متأخرا وجزئيا من أشكال التخفيف من معاناة ضحايا الإبادة الجماعية في دارفور. وستوضح إلى أي مدى لا يزال النهج الذي يتبعه المجلس إزاء تحدي السلام والعدالة قصير النظر، بعد مرور ٧٥ عاما على إنشائه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة باغيروفا (أذربيجان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

في البداية، نود أن نهنئ بلجيكا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن نشيد بمعالي السيد فيليب غوفين، وزير الخارجية والدفاع في بلجيكا.

ونود أيضا أن نرحب بسعادة السيدة ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبمقدمي الإحاطات الآخرين في مناقشة اليوم المفتوحة.

إن تعزيز السلام الدولي والحفاظ عليه مسألة رئيسية بالنسبة لحركة عدم الانحياز. فقد عارضت الحركة ودولها الأعضاء على مر التاريخ الحرب وأيدت السلام وكافحت الاستعمار والاستعمار الجديد ورفضت جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وسعت جاهدة لقمع الرق وتجارة الرقيق.

وتؤكد الحركة من جديد وتشدد على موقفها المبدئي والتزامها فيما يتعلق بتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن. فتعزيز دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها وبناء الثقة وتحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام وإعادة التأهيل والتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع يسهم في النهوض بالسلم والأمن الدوليين وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والنزاعات المسلحة.

وتعرب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز عن استعدادها لاتخاذ تدابير فعالة لقمع أعمال العدوان أو غيرها من أوجه الإخلال بالسلام للدفاع عن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وتعزيزها وتشجيعها على نحو يكفل عدم تعرض السلام والأمن الدوليين والعدالة للخطر.

كما تؤكد الحركة أن الأسباب الجذرية للنزاع ينبغي معالجتها بطريقة متسقة وحسنة التخطيط ومنسقة وشاملة، وذلك باستخدام مختلف الأدوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. وقد أحاط رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز علما، خلال مؤتمر القمة الثامن عشر الذي عقدوه في باكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بأهمية وجدارة مفهوم الحفاظ

على السلام، على النحو المفهوم في القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة (القرار ٧٠/٢٦٢) ومجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، وأكدوا مجددا المسؤولية الرئيسية للحكومات الوطنية وقيادتها وملكيتها في تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة وقيادتها وتوجيهها.

وتشدد حركة عدم الانحياز أيضاً على ضرورة إشراك جميع قطاعات المجتمع في عمليات السلام، بما في ذلك النساء والشباب، الذين يمكن أن يضطلعوا بدور هام في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في جهود حفظ السلام وبنائه وفي بناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود. فاستيعاب الجميع أساسي للنهوض بعمليات وأهداف بناء السلام على الصعيد الوطني من أجل كفالة أخذ احتياجات جميع شرائح المجتمع بعين الاعتبار.

تنطلق حركة عدم الانحياز من الاعتقاد الراسخ بأن التقيد بمبادئ القانون الدولي والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي قطعتها الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، من أهم المبادئ التي تعهدت بها الدول لصون السلم والأمن الدوليين. وبناء على هذه الفرضية، يجب في الحالات التي تحدث فيها انتهاكات للقانون الدولي، محاسبة المسؤولين عن ذلك من أجل منع تكرارها والسعي على نحو مستدام إلى تحقيق السلام، والعدالة، والحقيقة، والمصالحة. وإلا بحكم الأمر الواقع سيسود الإفلات من العقاب ويشجع مقترفي الجرائم على الاستمرار في ارتكاب جرائمهم.

في الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز أنه لا يمكن أن تحقيق التنمية بدون إحلال السلام، ولا يمكن إحلال السلام بدون تنمية. لذلك، ينبغي أن نضاعف جهودنا الجماعية لتعزيز أوجه التآزر التي أنشأتها أنشطة حفظ السلام وبناء السلام، كلما اقتضى الأمر ذلك، وتحقيق الهدف العام المتمثل في استدامة السلام، ومن ثم الوفاء بالالتزامات التي قطعها رؤساء دولنا وحكوماتنا عندما اعتمدوا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*) (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أثني على بلجيكا لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة وعلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم المستنيرة. إن التأقلم مع الماضي للعمل من أجل مستقبل عادل وسلمي يكمن في صميم استراتيجيات العدالة الانتقالية، وينبغي أن يهتدي به مجلس الأمن في مناقشاته حول استراتيجيات ما بعد انتهاء الصراع.

تود البرازيل أن تبرز أربع نقاط رئيسية في مناقشة اليوم.

أولاً، لا توجد وصفات شاملة لعمليات العدالة الانتقالية. ولكي تكون استراتيجيات العدالة الانتقالية فعالة، عليها ألا تأخذ في الاعتبار السياق المحلي فحسب، بل ينبغي أن تستند أيضا إلى مشاورات واسعة النطاق بين مختلف قطاعات المجتمعات الخارجة من صراعات مسلحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشارك الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، ولا سيما النساء والشباب، مشاركة مباشرة في تنفيذ برامج العدالة الانتقالية من أجل ضمان استدامتها. إذ أن وضع نهج يراعي ظروف أضعف الفئات في حالات ما بعد الصراع أمر في غاية الأهمية لضمان عملية انتقالية شاملة وذات ملكية محلية مع تجنب الوصم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تهدف الجهود الدولية إلى مساعدة البلدان على تطوير القدرات الوطنية اللازمة لقيادة العملية.

ثانيا، على الرغم من الطابع الفريد لكل عملية، بيد أنها تشترك جميعها في طائفة من القيم الأساسية. وانتقلت الأهداف الطموحة تدريجيا من التجارب المبكرة إلى قواعد قانونية ملزمة، مما عزز معايير العمليات الحالية والمقبلة. وكما تشير المذكرة التوجيهية للأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية والصادرة في آذار/مارس ٢٠١٠، فإن الالتزامات القانونية الدولية تضع الأطر لتدابير العدالة الانتقالية. ويتوخى القانون الدولي وضع ضمانات لعدم تكرار الانتهاكات، ويرسي

الأساس لمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب الجرائم الدولية، حتى في أوقات الانتقال السياسي. والأهم من ذلك أن الأسس المحورية، والأسس القانونية للعدالة الانتقالية لا تجعل الأمر مرتبطا بعملية تنفيذها، بل بالكيفية التي يجري بها تنفيذها ومتى يبدأ تنفيذها، الأمر الذي يفضي إلى نقطتنا الثالثة.

إن العدالة الانتقالية عملية توازن مستمرة. وقد يكون من الصعب التوفيق بين حتميات السلام والعدالة والقانون والسياسة في الممارسة العملية. والجواب المشترك وهو أن بعضها مكمل للبعض الآخر، مبدأ توجيهي مفيد، وإن لم يكن توجيهيا ملموسا أو مفصلا. وينبغي أن تشمل استراتيجيات العدالة الانتقالية التوترات المحتملة بين السلام والعدالة وإيجاد السُبل الكفيلة للتغلب عليها. ويمكن الجمع بين الملاحقة الجنائية على أخطر الجرائم وجهود المصالحة من جانب مرتكبي الجرائم البسيطة ووضع برنامج عادل لتعويض الضحايا. إن معايرة مجموعة متنوعة من آليات العدالة الانتقالية أمر أساسي لتحقيق التوازن بين أهداف تبدو متناقضة.

رابعا، إن الجمع بين آليات مختلفة لا يعالج تحديات بناء السلام إلا جزئيا. وينبغي إدماج العدالة الانتقالية في جهود بناء السلام الأوسع. وقد تستفيد برامج إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من استراتيجيات العدالة الانتقالية المخططة تخطيطا جيدا. ويمكن لبرامج التحري والتحقق أن تجمع المعلومات، وأن تسهم في الوقت نفسه في عدم تكرار الانتهاكات.

بيد أنه إذا كانت هذه الأدوات سيئة التصميم، ربما يقوض بعضها البعض الآخر. وقد يؤثر احتمال الملاحقة الجنائية تأثيراً سلبياً على نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، في حين أن إعادة الإدماج قد تولد الشعور بالاستياء إذا لم تقترن بتعويضات للضحايا. ويجب أن تكون جميع تلك المبادرات داعمة بصورة مشتركة من أجل بناء مجتمعات مرنة وسلمية وعادلة.

إن العدالة الانتقالية مسعى متعدد الأبعاد. وهناك جوانب هامة من المسألة تقع خارج نطاق ولاية مجلس الأمن، ولا سيما في الحالات التي لا ترقى إلى مستوى الصراع المسلح. ومع التسليم بالقيود التي وضعها المجلس فيما يتعلق بهذه المسألة بالذات، نرى أنه يمكن أن يسهم المجلس إسهاما مهما في عمليات العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع، بما في ذلك من خلال التشجيع على إدماج آليات العدالة الانتقالية في اتفاقات السلام وتصميم ولاية بعثات الأمم المتحدة لدعم تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم للجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد مارديني (*تكلم بالإنكليزية*) بعد أن تصمت المدافع، تنشئ العدالة الانتقالية حيزا للحقيقة والمساءلة والمصالحة. إنها تساعد على كسر طوق العنف والفظائع. وبنفس القدر من الأهمية، تؤدي دورا إنسانيا. وتعترف بالجروح وتخفف من معاناة الأشخاص والأسر والمجتمعات المحلية الذين تغيرت حياتهم تغيرا جذريا بسبب الصراع. ومن المسائل الإنسانية التي تتقاطع مع العدالة الانتقالية حالة الأشخاص المفقودين وأسرهم. وإذا ما تكلم المرء مع الأسر، فإنه يتحسس معاناتها الحادة والمؤرقة. إنها آخر جرح لم يندمل بعد.

إن مجلس الأمن إذ يلتئم اليوم لمناقشة كيفية تحسين آليات العدالة الانتقالية، تود اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تقدم التوصيات الثلاث التالية.

أولا، من المهم إدراج هدف معلن بشأن توضيح مصير الأشخاص المفقودين وشد أزر الأسر في جميع حالات المفقودين، من دون تمييز. ويجب أن تشرك هذه الآليات الأسر وأن تولي الاحترام الواجب لرفاهها العاطفي وأمنها. ونشجع مجلس الأمن، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والبعثات على اعتبار عمليات العدالة الانتقالية سبيلا مهما لتنفيذ القرار

٢٤٧٤ (٢٠١٩) بشأن الأشخاص المفقودين في الصراعات المسلحة، وهو قرار اعتُمد في العام الماضي.

ثانياً، يجب تزويد جميع الأسر التي تبحث عن قريب مفقود بإجابة ودعم محددين. وينطبق ذلك حتى لو لم تكن القضية جزءاً من تحقيق قضائي في إطار آلية العدالة الانتقالية. كذلك يمكن أن يُفقد الناس في ظروف قد تقع خارج نطاق الركيزة القضائية لآلية العدالة الانتقالية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يُفقد المقاتلون أثناء العمليات، أو يمكن أن يُفقد المدنيون أثناء التشريد أو العنف الطائفي. في مثل هذه الحالات حتى الأسر لها الحق في معرفة مصير ومكان أقاربها المفقودين.

ثالثا، يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب. يجب على الدول في شتى أنواع النزاعات المسلحة، بموجب القانون الإنساني الدولي، إجراء التحقيق مع المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب مزعومة ومقاضاتهم، وقد يشمل بعضها انتهاكات أدت إلى اختفاء أشخاص، بما في ذلك إنفاذ حالات الاختفاء.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر مستعدة لإسداء مشورة الخبراء، ودعم الدول وبعثات الأمم المتحدة وآليات العدالة الانتقالية بشأن سُبل تكفل: أولاً، إدراج مسألة الأشخاص المفقودين وأسرهم في عمليات العدالة الانتقالية، سواء في عمليات البحث عن الحقيقة، أو التعويضات، أو الركائز القضائية؛ ثانياً، ضمان التكامل بين عمليات العدالة الانتقالية وأي آلية أخرى يجري إنشائها لتقصي مصير الأشخاص المفقودين ومكان وجودهم؛ وثالثاً، ضمان الاتساق بين عمليات العدالة الانتقالية والتزامات الدول بموجب القانون الإنساني الدولي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين على قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.